السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمه فيه
"دراسة ميدانية"

إعـــــداد

د. ياسر سليمان محمد سليمان

مدرس علم الاجتماع السياسى– قسم الاجتماع

كلية الآداب– جامعة كفر الشيخ

DOI :10.12816/0054602

مجلة الدراسات التربوية والانسانية . كلية التربية . جامعة دمنهور

المجلد التاسع– العدد الرابع– الجزء الرابع– ب– لسنة ٢٠١٧م

السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمه فيه

"دراسة ميدانية"

د. ياسر سليمان محمد سليمان

DOI :10.12816/0054602

الملخص باللغة العربية

إن دراسة السلوك الإنتخابي في مصر تبدأ من تلك الأحداث التي شهدها المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١٢، والمتمثلة في التحولات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية التي كانت تهدف إلى ترسيخ العملية الديمقراطية التعددية، وإرساء قواعدها، وبذلك كان الإنطلاق في مسار التحول الديمقراطي الذي استلزم تحديد المقومات الأساسية لديمقراطية المشاركة، ودعم استقلالية المبادرة الشعبية في إطار التعددية السياسية، من خلال إنشاء الأحزاب السياسية ، ومؤسسات المجتمع المدني، وبداية التفكير في تنشئة سياسية ديمقراطية ، من شأنها أن تشكل ثقافة سياسية ديمقراطية، وهذا ما عبرت عنه التعديلات التي جاء بها دستور ٢٠١٤، والذي سمح بممارسة فاعلة وديقراطية حقة ، ولهذا تسعى هذه الدراسة إلى الولوج داخل المجتمع الشبابي الجامعي، ودراسة تأثير العلاقات الإجتماعية فيه على الظاهرة السياسية، فالدراسة في جانبها الميداني تهدف إلى دراسة تأثير العوامل المؤثرة في السلوك الإنتخابي لعينة من طلبة كلية الآداب جامعة كفر الشيخ، من خلال العينة العشوائية البسيطة، وسعت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مجمل التفاعلات السياسية الإجتماعية، السياسية الثقافية، والسياسية المكانية، ورصد العلاقة بين البناء الثقافي الحضاري الكلي والسلوك الإنتخابي، مع التركيز على المتغيرات التالية: يرتبط بعضها بالوعي السياسي –(الثقافة السياسية، التنشئة السياسية، والحملات الانتخابية) – بالإضافة إلى تأثير الظروف الاجتماعية، ومحل الاقامة، من خلال تحقيق هدف الدراسة الرئيس وهو "محاولة التعرف على أنماط السلوك الانتخابي من حيث المفهوم والمحددات والعوامل المؤثرة فيه ،وربطها بمتغيرات الدراسة، وكانت أهم نتائجها مستندة علي مجموعة من العمليات الاحصائية من معامل الارتباط و(ك^{٢}) ،والمتوسطات الحسابية ،ومعدل التوافق وصولا الي تحقيق هدف الدراسة ، وكانت أهم نتائجها مدي تأثر السلوك الانتخابي بمجموعة من العوامل، بدرجات غير متماثلة، إذ يتأثر بشكل كبير بالتنشئة السياسية ، والثقافة السياسية ، الحملات الإنتخابية، والظروف الإجتماعية، كما أوضحت الدراسة تراجع تأثير بعض العوامل في السلوك الإنتخابي، وهي القيم الأبوية والإنتماء الحزبي.

الكلمات المفتاحية :

السلوك الانتخابي ، الثقافة السياسية ، الانتخابات ، الديمقراطية ، الحملات الانتخابية.

Electoral behavior and controlled factors
A field study

The study of electoral behavior in Egypt begins with the events witnessed by the Egyptian society after the revolution of 25 January 2012, represented by the economic, social and political transformations that were aimed at consolidating the pluralistic democratic process and establishing its bases. This was the starting point in the path of democratic transformation, to support the independence of the popular initiative within the framework of political pluralism, through the establishment of political parties and civil society institutions, and to begin to think about a democratic political upbringing that would constitute a democratic political culture, this study is based on the amendments made by the 2014 Constitution, which allowed effective and democratic practice. This study seeks to penetrate the university youth society and study the impact of social relations on the political phenomenon. The study in its field is aimed at studying the influence of factors affecting electoral behavior for a sample of students of the Faculty of Arts, Kafr El-Sheikh University through a simple random sample. The study sought to shed light on the social, political, political, and spatial political interactions, and to monitor the relationship between cultural and cultural construction, (Political culture, political upbringing, electoral campaigns), as well as the impact of social conditions and place of residence, by achieving the main objective of the study "to try to identify electoral behavior patterns in terms of concept, determinants and factors Affecting it and linking it to the study variables, The most important results were based on a set of statistical processes of coefficient of correlation and (k2), arithmetic averages and the rate of compatibility to achieve the objective of the study. The most important results were the extent to which the electoral behavior was influenced by a variety of factors, And the social conditions. The study also showed a decline in the influence of some factors in electoral behavior, namely patriarchal values and party affiliation.

السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمه فيه

"دراسة ميدانية"

د. ياسر سليمان محمد سليمان

DOI :10.12816/0054602

إشكالية الدراسة:

مازالت العملية الديمقراطية تثير جدلا فكريا واسع النطاق في عالمنا العربي – كحقل معرفي مفاهيمي وممارساتي– فبالرغم من أن الديمقراطية مفهوم حراكي ديناميي وتفاعلي، يتطور وينمو بقصد تلبية الحاجة الملحة لإيجاد نظام حكم ديمقراطي، إلا أن الفكر السياسي العربي – باستثناء بعض الدراسات المحدودة – لا يزال يفتقر إلى تحديد واضح وشامل محدد الأبعاد والمعايير لهذا المفهوم، وكذا إلى آليات واضحة المعالم والمراحل، تقود إلى انتقال نظم الحكم غير الديمقراطية إليه، لأن تطبيق النماذج الغربية، أثبتت عدم صلاحيتها في أغلب الدول نظرا للخصوصيات التي تتميز بها (الحضارية، التاريخية، الذهنية الثقافية، الأيديولوجية، والاقتصادية الاجتماعية.....).

إن هذه القيم جعلت من الديمقراطية في الوقت الراهن ،هي أكثر الكلمات المستخدمة والمتداولة غالبا في كل المناحي والمجالات، كتعبير عن سعي الإنسان – وهو مطلب منذ بداية الخلق – وتطلعه إلى قيام "نظام" يسمح له بالتمتع بحقوقه الأساسية.

وتتفق كل صور التحول الديمقراطي في أن المشاركة أحد أهم الأسس التي تقوم عليها العملية الديمقراطية، إلى حد اعتبار أن الديمقراطية حسب "لبيست Lipset"، هي نظام سياسي يزود فرصا دستورية، لتغيير مسؤولين في الحكومة، وميكانيكية اجتماعية، تسمح لأكبر جزء ممكن من الافراد التأثير على القرارات الرئيسية ،من خلال اختيارهم للمتنافسين على المناصب السياسية، ويعرف "ألن دنبوا Alan.D" المشاركة السياسية ،بأنها الأصل الأساسي للديمقراطية، فهو يرى أنها ليست أكثر من قالب سياسي يستطيع أكثر أبناء الشعب المشاركة فيه، في الأمور العامة، وهذا يعني أن المشاركة السياسية أحد أهم المعايير، والثوابت في الأنسقة الديمقراطية، عبر مداخل وقنوات متعددة– تعد العملية الإنتخابية واحدة منها– والتي لا تتاح إلا في ظل نظام ديمقراطي يضمن الحقوق، ويكفل الحريات، ويحقق المساواة، ويفتح المجال المدني والسياسي أمام مطالب كل فئات المجتمع، لهذا تعد الإنتخابات الحرة النزيهة والديمقراطية ،من أهم الآليات المحققة والمرسخة والضامنة لمشاركة فعالة وواسعة ودائمة.

والمواطن بحصوله على حقه في الترشح والتصويت، يكون صاحب السيادة والقرار، هذا الحق الذي يظهر بموجبه، كمشارك فعال في الحياة السياسية أو العكس، وأمام هذه الأهمية

البالغة للانتخابات بالنسبة للفرد من جهة ،والعملية الديمقراطية من جهة أخرى، اتجه الاهتمام إلى دراستها، فظهر علم اجتماع الانتخابات الذي يختص بدراسة الإنتخابات، كحقل اجتماعي سياسي، أي الاهتمام بالعامل الاجتماعي في العملية الانتخابية، باعتبار أن من عناصرها (الناخب– المرشح) كائن إجتماعي له خصائصه الإجتماعية ، التي لها أثر كبير في أدائه، ولقد استطاع هذا العلم أن يطور في الأنظمة الانتخابية، وآليات القياس، كما استطاع الاهتمام بدراسة السلوك الانتخابي ، الذي أصبح أحد أهم محاور هذا العلم.

ورغم وجود عدد من الدراسات التي بحثت في الموضوع، إلا انه مازال يشوبه الغموض، أولا كمفهوم سياسي له مبرراته التي قد لا تكون بالضرورة سياسية، وله عوامل مؤثرة فيه وتساهم في بناءه، كما أن هذه الدراسات اختلف في منطلقاتها الفكرية المرجعية ، مما جعلها تكون جزئية في تحليلها، ونعني بذلك تعدد المداخل –(المدخل الديني، النفسي، المثالي، العقلاني...)– وهذا ما جعل تناولها للظاهرة جزئيا، فتحليل السلوك الانتخابي يستلزم مقاربة متعددة الأبعاد من أجل الوصول إلى تفسير علمي شامل ومتكامل لمظاهر هذا السلوك، وتحديد العوامل التي تؤثر فيه.

إن دراسة السلوك الإنتخابي في مصر تبدأ من تلك الأحداث التي شهدها المجتمع المصري بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١٢، والمتمثلة في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت تهدف إلى ترسيخ العملية الديمقراطية التعددية، وإرساء قواعدها، وبذلك كان الإنطلاق في مسار التحول الديمقراطي الذي استلزم تحديد المقومات الأساسية لديمقراطية المشاركة، ودعم استقلالية المبادرة الشعبية في إطار التعددية السياسية، من خلال إنشاء الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني، وبداية التفكير في تنشئة سياسية ديمقراطية من شأنها أن تشكل ثقافة سياسية ديمقراطية، وهذا ما عبرت عنه التعديلات التي جاء بها دستور ٢٠١٤، والذي سمح بممارسة فاعلة وديقراطية حقة ، من خلال بنود نصوص الدستور والتي اشتملت علي أن تكون العملية الانتخابية تحت الاشراف القضائي الكامل ، مما يكفل مستوي أعلي من الشفافية والحيادية .

إن دراستنا الميدانية لن تستطيع تغطية المجتمع المصري بكامله، لأن ذلك يستلزم زمن طويل وتكاليف كبيرة، وفريق بحث، ولهذا فإنها تختص بإحدى فئات المجتمع في" محافظة كفر الشيخ" من طلاب جامعتها.

إن الأهمية البالغة للانتخابات في تثبيت وترسيخ العملية الديمقراطية، تقودنا إلى البحث والدراسة في مضمونها، ولا شك بأن موضوع السلوك الانتخابي يعتبر من أهم تلك القضايا على اعتبار أنه لم يتشكل مصادفة، بل هو رصيد عمليات كثيرة تفاعلت فيها عوامل عدة، أنتجت في النهاية سلوكا محددا، فموضوع الدراسة وأهدافها يثيران العديد من التساؤلات تتمثل أهمها في الإشكالية التالية وهي:

ما هي مختلف الأنماط التي يأخذها السلوك الإنتخابي تبعا للعوامل المتحكمة فيه ؟ وما مدى كيفية إدراكها في مصر عبر عينة الدراسة ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات الآتية:

١. ما مفهوم السلوك الانتخابي؟ وما أهم النماذج التفسيرية لأنماطه ؟
٢. كيف تتدخل متغيرات الدراسة في خلق قيم من شأنها التحكم في بروز نمط أو آخر للسلوك الانتخابي؟
٣. ما أهم العوامل التي تتحكم في السلوك الانتخابي لعينة البحث؟
٤. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة تجاه متغيرات السلوك الإنتخابي طبقا (الجنس، الانتماء الحزبي، ومحل الاقامة) ؟
٥. هل هناك علاقة إرتباطية بين متغيرات الدراسة وأنماط السلوك الإنتخابي لدى عينة البحث ؟

فروض الدراسة:

الفرض الرئيسي:

يتخذ السلوك الانتخابي عدة أنماط طبقا لنوعية التنشئة ، الثقافة السياسية ،الحملات الانتخابية، وكذا الظروف الاجتماعية.

وينبثق من هذا الفرض **مجموعة من الفروض الفرعية:**

١. يأخذ السلوك الانتخابي أربعة أنماط (التصويت العقلاني الهادف، التصويت اللاعقلاني الامتناع العقلاني، الامتناع اللاعقلاني).
٢. تعمل متغيرات الدراسة على خلق قيم تحفز المشاركة الإنتخابية.
٣. يتحكم في السلوك الإنتخابي التنشئة السياسية، الثقافة السياسية، الحملة الإنتخابية، والظروف الإجتماعية.
٤. هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة تجاه متغيرات السلوك الإنتخابي تعزى إلى (الجنس، الانتماء الحزبي، ومحل الاقامة).
٥. هناك علاقة إرتباطية بين السلوك الإنتخابي لعينة الدراسة مع متغيرات الدراسة.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة مما يلي:

الأهمية العلمية :

١. دراسة وتحليل موضوع الانتخابات باعتبارها إحدى آليات المشاركة السياسية.
٢. دراسة أنماط السلوك الانتخابي خاصة التصويتي منها .
٣. ضبط العوامل المؤثرة في السلوك الإنتخابي.

٤. التركيز على عامل الوعي السياسي بحكمه أحد العوامل الرئيسية في تحديد نمط السلوك الانتخابي.

الأهمية العملية:

١. بوصفها من الدراسات الأكاديمية التي تهدف وتكرس كليًا لمعالجة موضوع السلوك الإنتخابي لعينة من الشباب الجامعي قلب المجتمع المصري النابض.
٢. تتطلع الدراسة إلى المساهمة في إظهار أهم الأنماط التي يتخدها هذا السلوك لدى عينة الدراسة، وأهم العوامل المؤثرة فيه.
٣. كما تطمح الدراسة إلى إلقاء الضوء على مجمل التفاعلات السياسية الإجتماعية ، السياسية الثقافية، والسياسية المكانية، ورصد العلاقة بين البناء الثقافي الحضاري الكلي والسلوك الإنتخابي، مع التركيز على المتغيرات التالية: يرتبط بعضها بالوعي السياسي – (الثقافة السياسية و التنشئة السياسية، الحملات الانتخابية) – بالإضافة إلى تأثير الظروف الاجتماعية، ومحل الاقامة.

أهداف الدراسة:

١. محاولة التعرف على أنماط السلوك الانتخابي من حيث المفهوم والمحددات والعوامل المؤثرة فيه وربطها بمتغيرات الدراسة.
٢. محاولة التطرق إلى العلاقات الإرتباطية بين أنماط السلوك الانتخابي ومتغيرات الدراسة.
٣. محاولة تشخيص العوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي، ومحاولة توجيهه فكرا وممارسة.

<u>الدراسات السابقة :</u>

خلصت **دراسة سلوى شعراوي جمعة ١٩٩٦ :** [١] لتفسير السلوك الانتخابي في مصر من خلال دراسة مجموعة من المتغيرات وهي:

– العوامل الذاتية: وهي تلك المتعلقة بسلوك الناخب ، مثل رؤيتة لطبيعة النظام السياسي وإدراكه للعملية الانتخابية، ومدى ملائمته مع محددات التصويت المتعارف عليها نظريًا ، مثل التعليم،النوع.

– العوامل الانتخابية: والتي ترتبط بالنظام الانتخابي ، إجراءات التسجيل في القوائم الانتخابية ، ومستوى الانتخابات، وتشير الدراسة إلى ضعف المشاركة الانتخابية في مصر ويرجع ذلك إلى العوامل المدروسة التي تتدخل فيما بينها وتضعف من درجة الإقبال على صناديق الاقتراع، فيما

([١]) مصطفى كمال السيد وآخرون: **<u>حقيقة التعددية السياسية في مصر : دراسات في التحول الرأسمالي والمشاركة السياسية</u>**، مكتبة مدبولي، القاهره، ١٩٩٦، ص ص ٤٠٥–٤٢٥.

استهدفت **دراسة ثناء عبد الله ٢٠٠١:** [٢] بعنوان انتخابات ٢٠٠٠ ومؤشرات التطور السياسي في مصر، رصد تأثير التغيرات الجوهرية في مصر لخلق واقع جديد للحياة النيابية ، تتمثل في زيادة الإقبال على التصويت والترشيح وبروز ظاهرة المرشحين المستقلين، ومدي تأثير الإشراف القضائي على الانتخابات، وإعادة توزيع أعمدة المشاركة السياسية داخل المجتمع تتقدم فيها قوى وتتراجع أخرى، بينما هدفت **دراسة حامد عبد الماجد قويسي ٢٠٠٣:** [٣]، العملية الإنتخابية إطار تحليلي لفعالية الرأي العام المحلي المصري، تقديم إطار تحليلي يعالج العملية الإنتخابية البرلمانية، خاصة من زاوية تعبيرها عن الرأي العام والقوى الإجتماعية والسياسية التي تمثله على المستوى المحلي، وأيضا العوامل والمحددات التي تؤثر عليه وتحدد مقدار إسهاماته في العملية الإنتخابية بوصفها تجسد في نتائجها التعبيرات السياسية عن ظاهرة الرأي العام، ولو على المستوى المحلي، عبر دراسة حالة للانتخابات المحلية ١٩٩٧، لإحدى الوحدات المحلية "هورين" التابعة لمحافظة المنوفية، واستخدم الباحث استبيان تم توزيعه على عينة عشوائية بلغت ١٠٠ فرد ممن لهم حق التصويت، وقد ركزت الدراسة على:

- المناخ العام للعملية الإنتخابية المحلية: من خلال ارتفاع نسبة الفائزين بالتزكية، ودلالة الانخفاض في عدد المرشحين للانتخابات المحلية.
- السياق المجتمعي للوحدة المحلية للقرية: واشتمل على: الموضع الجغرافي، التقسيم الإداري التركيبة الديمغرافية، والتكوين الاقتصادي والاجتماعي.

وقد خلصت الدراسة لعدة نتائج منها:

١. ضعف مشاركة الناخبين المحليين وعدم إقبالهم على عملية التصويت.
٢. اختفاء التنافس السياسي والحزبي في الانتخابات المحلية لهذه القرية.
٣. ارتفاع الوزن النسبي للاعتبارات العائلية والقروية.
٤. ارتفاع الوعي الشعبي المحلي بأهمية المجلس المحلي.
٥. ارتفاع الوعي بالمشكلات والقضايا المحلية.

---

(٢) ثناء فؤاد عبد الله: « إنتخابات ٢٠٠٠، ومؤشرات التطور السياسي في مصر»، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ٢٦٣، السنة ٢٣، يناير ٢٠٠١، ص ص ١٠-٣٠.

(٣) حامد عبد الماجد القويسي: **دراسات في الرأي العام: مقاربة سياسية.** ط١، مكتبة الشروق الدولية، القاهره ، (د. ت)، ص ص ص ٣٥٣-٤٠٦.

وخلصت دراسة آخري **لـ أمينة رأس العين ٢٠٠٣:** [٤] ،السلوك الانتخابي و الاتصال: دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في ولاية الجزائر خلال الانتخابات الرئاسية ابريل ١٩٩٩، استهدفت الدراسة توضيح و تحليل عملية التأثير التي تمارسها وسائل الإعلام و الاتصال على السلوك الانتخابي، حيث حاولت الإجابة على الإشكالية التالية، ما هي العوامل التي حددت سلوك الناخبين خلال انتخابات ١٩٩٩؟ وما هي المكانة التي احتلها الاتصال من جملة تلك العوامل ؟

وهنا يتضح جليا أن الباحثة ركزت على الاتصال كمتغير فاعل و محدد للسلوك الانتخابي ويظهر ذلك من خلال متغيرات دراستها وهي: وسائل الإعلام، الاتصال الشخصي، الانتماء الجهوي، الانتماء السياسي، الخصائص الديمغرافية، والأمل في المصلحة، كما تضمنت الدراسة جانبا ميدانيا استخدمت فيه عينة غير منتظمة (Quota) بلغت ٤٠٠ ناخب من الجزائر العاصمة باستعمال استمارة تضمنت (٦) محاور، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

– الاهتمام الضعيف بالسياسة تعكس الوعي السياسي الضعيف لعينة الدراسة.

– الدور الكبير للانتماء الجهوي في تحديد السلوك الانتخابي.

– تأثير الخصائص الديمغرافية :السن هو المحدد الأقوى للسلوك الانتخابي، ثم الجنس وأخيرا المستوى التعليمي.

– الاتصال الجماهيري: لا توجد علاقة معينة بين مدى متابعة وسائل الإعلام وبين المشاركة أو المقاطعة الانتخابية، كما حاولت **دراسة عبد المؤمن مجدوب ٢٠٠٣:** [٥]، بعنوان: تحليل السلوك الإنتخابي للشباب الفرنسيين المنحدرين من أصل المهاجرين المغاربة: دراسة حالة مدينة بوبيني "Bobigny"، تبيان دور وأهمية هذه الفئة في المجتمع الفرنسي، والتي تمثل فئة كبيرة منه، إذ حسب إحصائيات ١٩٩٠، بلغ عدد السكان الفرنسيين الذين تعود أصولهم للعرق المغاربي٢٠٩.٨٧٠، وأصبح لهم حضور في جميع المجالات في فرنسا (السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية...)، وقد حاول الباحث دراسة هذه الفئة من خلال الأبعاد التالية: المتغيرات الإجتماعية–(الوضعية الإجتماعية، الإنتماءالإجتماعي، الإنتماءات الثقافية)–،والحركية الجماعية

([٤]) أمينة رأس العين ، « السلوك الإنتخابي والاتصال: دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في الجزائر خلال الانتخابات الرئاسية أبريل ٢٠٠٤»، **رسالة ماجستير في الاتصال (غير منشورة)** ،جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، ٢٠٠٣.

([5]) Medjdoub (Abd El Moumin): «Analyses Electoral Beauvoir of Young French Immigrants frome Maghreb: The Case of The City of Bobigny ", Thèses to obtins The Degree of Doctor at The Université of Paris 8. July 2003., pp 12-303

.

عند هذه الفئة، دور الدين، السلوك الإنتخابي، جغرافية المشاركة، الجغرافية الإنتخابية، وخلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: تأثر السلوك الإنتخابي بالعوامل الإجتماعية المختلفة.

التعليق علي الدراسات السابقة:

من خلال العرض السابق سعت الدراسات سالفة الذكر، الي تحقيق تفسير السلوك الانتخابي في مصر وبعض البلدان، والاقطار العربية والاجنبية، تارة من خلال طبيعة النظام السياسي القائم، وبعض المحددات التصويتية، وتارة آخري من خلال بحث مدي تأثير الرأي العام حول العملية الانتخابية في الاطار المحلي، وآخري من خلال مدي تأثير عملية الاتصال عبر وسائل الاعلام المختلفة، في السلوك الانتخابي، وأخيرا فسرت بعض تلك الدراسات عملية السلوك الانتخابي، من خلال عملية الانتماء الاجتماعي، الثقافي، والايديولوجية الدينية، وتوصلت غالبيتها الي ضعف عملية المشاركة الانتخابية، وفي دراستنا الراهنة نسعي الي تحقيق تفسير السلوك الانتخابي من خلال عوامل حديثة تتعلق بالتفاعلات السياسية الإجتماعية، السياسية الثقافية، والسياسية المكانية، ورصد العلاقة بين البناء الثقافي الحضاري الكلي والسلوك الإنتخابي، مع التركيز على المتغيرات التالية: يرتبط بعضها بالوعي السياسي –(الثقافة السياسية والتنشئة السياسية، الحملات الانتخابية)–بالإضافة إلى تأثير الظروف الاجتماعية،ومحل الاقامة في عملية السلوك الانتخابي.

التوجه النظري:

لقد تعددت الاطر النظرية السياسية في دراسة السلوك الإنتخابي، بداية بالنظريات السلوكية للديمقراطية، التي تمثلت في أعمال "دويتش K.Deutsch"و "ليرنر D.Lerner" و"ليبست Lipset" و"دال R.Dahl"، فقد حاول هؤلاء المفكرين تحليل الظاهرة السياسية من خلال المدخل السلوكي، واستعملوا في ذلك التحديد الكمي، ومن أهم نظرياتها نظرية التعبئة لـ:"كارل دويتش" الذي يرى أن الظاهرة السياسية (السلوك الإنتخابي) ، نتيجة عن عملية التعبئة الناجمة عن التحولات الاقتصادية والاجتماعية. (٦)

كما أن هناك العديد من الدراسات التي سعت إلى اختبار العلاقة بين السياسات والرأي العام عبر بناء نموذج لاختبار العلاقة التبادلية بين القيادة المنتخبة ومطالب وتفضيلات الناخبين، كما سعت بعض الدراسات إلى تطوير نموذج "Model State Level Idevlogy" والذي قدمه "Erikson Wright and Mcher" حول العلاقة بين الاتجاهات الأيديولوجية والمتغيرات السياسية والديمغرافية للناخبين، وقدمت في هذا الإطار نموذج المحاكاة من القمة للقاع، كما سعت الدراسات إلى تعديل وتطوير النماذج المعروفة لاكتساب الرأي العام للقيم

(٦) بير تراند بادي: **التنمية السياسية**، ، (ترجمة: محمد نوري المهداوي)، ط١،: تالة للطباعة والنشر، ليبيا ، ٢٠٠١، ص ص ٢٣–٤٤.

والاتجاهات السياسية المختلفة، مثل النموذج التراكمي "Model Accumulation" ، ونموذج المحاكاة "Indentipication Model"، والنموذج التبادلي بين الأشخاص " Interpersonal Transference"، والنموذج المتطور المعرفي، ونموذج الغرس الثقافي، كما اتجهت الدراسات الحديثة إلى الاهتمام بنموذج الاتصال السياسي(٧).

إن هذه النماذج اقتربت من السلوك الإنتخابي من جانب معين، فكل واحد منها اهتم بعامل معين مؤثر في السلوك الإنتخابي (التنشئة، البيئة، الاتصال، العلاقات، العوامل النفسية والإدراك.....).

ولهذا فإن دراستنا ستحاول تناول موضوع السلوك الإنتخابي من خلال مدخل كلي، أي اعتماد نموذج نقدي تركيبي تكميلي، تهدف من خلاله تدارك نقائص النماذج السابقة من خلال نقدها ثم تركيبها في نموذج واحد، وفي الأخير نضيف لهذا النموذج التركيبي العناصر التي لم تظهر في تلك النماذج السابقة.

منهجية الدارسة:

أ. المنهج المتبع:

تم الاستعانة بمجموعة من المناهج والإقترابات تتمثل في:

١. **المنهج الوصفي:** وهو أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة وموضوعية عن ظاهرة ،أو موضوع محدد(٨)، وتم استخدامه في هذه الدراسة في جمع البيانات حول ظاهرة السلوك الإنتخابي وذلك بقصد تشخيصها وكشف جوانبها وتحديد العلاقة بين متغيراتها، وبينها وبين متغيرات أخرى، حسب ما تقتضيه أهداف الدراسة.

٢. **الاقتراب النسقي** " **ايستون** ": الذي يعد أهم الإقترابات في دراسة الظواهر السياسية، باعتماده على النظام المفتوح لأي ظاهرة في تعاملها مع متغيرات البيئة المحيطة من خلال المدخلات والمخرجات وعملية التحويل، ويمكن الإعتماد عليه في دراستنا وفق اعتبارين:

أ. أن عملية الانتخابات هي عبارة عن نظام يتضمن مدخلات ومخرجات وتعتمد على التغذية العكسية.

ب.أن السلوك الإنتخابي هو متغير يتواجد ضمن منظومة متكاملة نسقية وديناميه، يتفاعل مع نظم أخرى إجتماعية وسياسية وثقافية.

هذه المناهج والإقترابات التي نعتقد أنها ستمكننا من تحليل وتشخيص موضوع الدراسة وتحقيق أهدافه إنطلاقا من الإشكالية المعتمدة.

---

(٧) حامد عبد الماجد القويسي: **دراسات في الرأي العام: مقاربة سياسية**، مكتبة الشروق الدولية ، ط١، القاهرة ، ص ٤٣٤.

(٨) رجاء وحيد دويدري: **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية**: دار الفكر، دمشق ، سوريا، ٢٠٠٠، ص ١٨٥.

ب. أدوات الدراسة:

١. الإستبيان: يعتبر أداة مفيدة ووسيلة أساسية للباحث من أجل الحصول على الحقائق والتوصل إلى الوقائع، والتعرف على الظروف والأحوال ودراسة المواقف والاتجاهات والآراء. [٩]

وحسب موضوع دراستنا تم تصميم إستبيان يستجيب لمتغيرات الدراسة، ويخضع لإطارها النظري، تم توجيهه لعينة الدراسة ،وذلك من أجل الكشف عن السلوك الإنتخابي لها والعوامل التي تتحكم فيه.

٢. أسلوب التحليل الإحصائي: وهو أسلوب من أساليب المنهج الإحصائي الذي يضم مجموعة من الأساليب المتنوعة المستعملة لجمع المعطيات الإحصائية ، وتحليلها رياضيا، لغرض إظهار الاستدلالات العلمية التي قد تبدو في الغالب غير واضحة[١٠]، ولا يمكن لأي باحث الاستغناء عن الأسلوب الإحصائي في مثل هذه الدراسات، ذلك لأنها الوسيلة التي تمكنه من التوصل إلى نتائج دقيقة، وللتأكد من فرضيات الدراسة ، تم إستخدام النسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، معامل الفروق، ومعامل الإرتباط "بيرسون"، وذلك لأجل وصف خصائص العينة وتحديد اتجاهات إجابات المبحوثين وتأثيرها على متغيرات البحث، وقد تم استخدام سلم "ليكرت" الخماسي (Type-Likert) المقسم إلى خمسة اختيارات تتدرج من (١) وهي أدنى درجة ، (غير موافق بشدة) ،وصولا على (٥) ، وهي أعلى درجة (موافق بشدة).

مجالات الدراسة :

١ –**الجغرافي:** تنصب الدراسة في تحليل السلوك الانتخابي لعينة من المبحوثين متمثلة في الإطار العام لمجتمع الدراسة المكون من طلبة كلية الآداب بجامعة كفر الشيخ.

٢–**البشري :** تعتبر العينة فئة تمثل مجتمع البحث، أو جميع مفردات الظاهرة التي هي محل الدراسة، وحسب موضوع الدراسة، يمثل الإطار الغعام للبحث طلاب كلية الآداب –جامعة كفر الشيخ ، تم الاعتماد علي عينة عمدية مقصودة ممثلة للفرق الدراسية الاربع ، قوامها (٥٠٠) طالب من مجموع مجتمع البحث، وقد تم اختيار هذه العينة لعدة أسباب منها:

١.أن الطلبة الجامعيين هم تلك الفئة العظمى من الشباب، التي تمثل العمود الفقري للمجتمع المصري في كل قضاياه، السياسية، الإجتماعية، الثقافية، والإقتصادية.

٢.تم اختيار كلية الآداب لتنوع روافد العلوم الانسانية بها من مختلف التخصصات والتي تساهم في تشكيل مستوى معين من الوعي السياسي بالقضايا الهامة.

---

(٩)– رجاء وحيد دويدري: **مرجع سابق**، ص ٣٢٨.

(١٠)– عبد القادر حليمي: **مدخل إلى الإحصاء**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٤، ص ٢٤.

٣.تسعى الدراسة إلى توضيح مفهوم السلوك الانتخابي مبينة أهم العوامل المتحكمة في تحديد هذا السلوك، وهي متغيرات الدراسة: التنشئة ، الثقافة السياسية، الحملات الانتخابية، مستوى الانتخابات، الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

٣-الزماني: كل ما يمكن تحديده هو فترة إجراء الدراسة الميدانية، التي تزامنت مع شهري سبتمبر ٢٠١٦ الي يناير٢٠١٧ انتهاءا بصياغة النتائج النهائية والتوصيات .

المفاهيم الاجرائية:

-**السلوك الانتخابي:** وهو عبارة عن مجمل العمليات المادية والرمزية التي يحاول الناخب تحقيق ذاته وإمكانياته ، وخفض توتراته التي تدفعه إلى الحركة بتهديدها لتكامله ، فالسلوك الانتخابي تفكير واتصال.

-**التنشئة السياسية:** هي عملية إمداد الفرد من خلال عدد من المؤسسات والوسائل بمجموعة من القيم والمعتقدات والمعلومات السياسية ، التي تساعد على اكتساب ثقافة سياسية معينة ومتعددة ، تشكل لديه وعيا سياسيا يحدد سلوكه السياسي والانتخابي.

-**الثقافة السياسة:** هي مجموعة المعارف والمعتقدات التي تسمح للفرد بفهم المعطيات السياسية، وتوجيه سلوكه الانتخابي ،من خلال الأنماط التي تتخذها ثقافة مشاركة ، ثقافة تابعة، ثقافة لامبالاة.

-**الحملة الانتخابية:** وهي الفترة التي تسبق موعد الانتخابات المحددة رسميا وقانونا، والتي يتقدم المرشحون خلالها بعرض برامجهم على الناخبين، باستخدام وسائل دعائية (المال، وسائل الإعلام، اللقاءات، التجمعات، والخطابات) ، بهدف التأثير على سلوك الناخبين.

-**الوعي السياسي :** يتمثل في مدى فهم وإدراك الأفراد – الطلاب - للواقع السياسي والاجتماعي والتاريخي لمجتمعهم ، وقدرتهم على التصور الكلي للواقع المحيط بهم بصورة مترابطة العناصر، بحيث تساعدهم على بلورة سلوكيات سياسية وانتخابية ، وتدفعهم إلى المشاركة السياسية.

-**الديمقراطية:** تعني رغبة الفرد وميله لاستشارة الآخرين قبل اتخاذ أية قرارات، وعدم الإنفراد بالرأي، وتقبل الاختلاف، وتبني نهج الحوار للوصول إلى الرأي الصحيح، وعدم التعصب للرأي الذاتي.

الاطار النظري للسلوك الانتخابي :

- **الديمقراطية :**

يعبر المسار التاريخي للديمقراطية عن مفهوم إتخذ صورا وتطبيقات متعددة في سياق تطور المجتمعات وثقافاتها، مما جعل منطلقاتها الأساسية تقوم على حكم الشعب وممارسته الرقابة على الحكومة، وأن جوهرها يتمثل في توفير وسيلة منهجية حضارية لإدارة المجتمع

السياسي، بغية تطوير فرص الحياة الممكنة والمتوفرة لديه، كما يبين المسار التاريخي على تواجد عدة أشكال للديمقراطية ويؤكد على تطبيقات لها لدى الأمم والشعوب. (١١)

ونلاحظ أن التحول الديمقراطي يقوم على فكرة الانتقال إلى الديمقراطية، من نظم حكم الوصاية – بمختلف أشكالها– حيث يؤسس الحكم على الغلبة، وتكون السيادة لفرد أو لقلة معينة، يغيب الشعب فيها عن السلطة، وهذه الأنواع من نظم الحكم هي التي سادت العالم ،إلى أن ظهر الحكم الديمقراطي.

وعلى الرغم من أن النموذج المثالي لهذه النظم قد يتم الاقتراب منه لفترات قصيرة واستثنائية ، في عمر الدول والقيادات الكرزماتية، إلا أنها لا تلبث أن تؤسس على حكم الغلبة والعصبية وتمر بدورة "ابن خلدون"، حتى تصل في نهاية الأمر إلى الضعف والعجز والاستبداد، الأمر الذي يسهل لعصبية أخرى طامحة وطامعة ، أن تتغلب على الأولى وتعيد الكرة. (١٢)

ويمكن توضيح حكم الغلبة في الشكل رقم (١):

الشكل رقم (١): نموذج مبسط لحكم الغلبة/الوصاية :

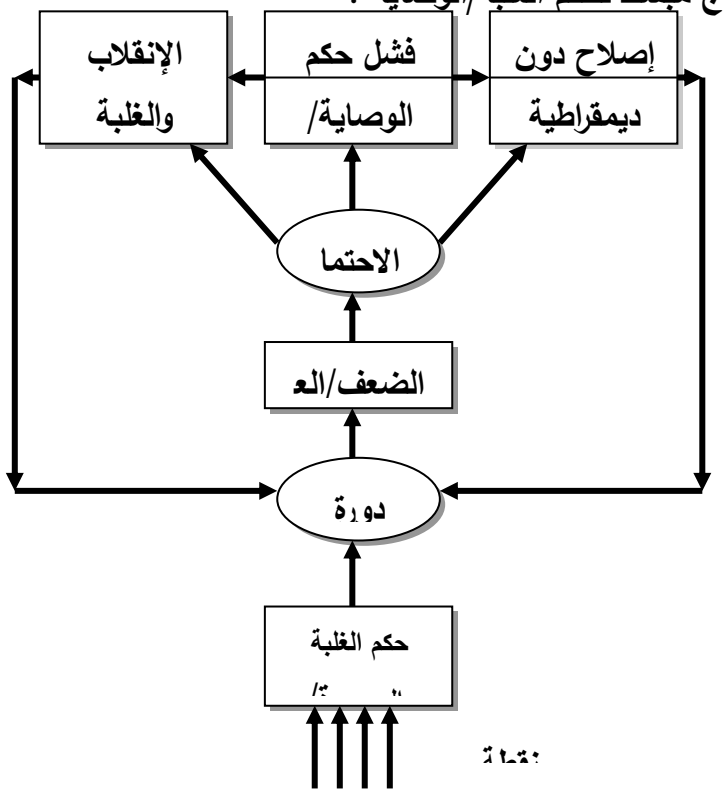

المصدر: علي خليفة الكواري وآخرون: الخليج العربي والديمقراطية، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢٤.

(١١)– للمزيد من المعلومات حول نشأة و تطور الديمقراطية ينظر :

– عبد الوهاب حميد رشيد: **التحول الديمقراطي والمجتمع المدني**، ط١،: دار الثقافة والنشر، بيروت ، لبنان، ٢٠٠٣، ص ٣٥.

(١٢) علي خليفة الكواري وآخرون: **الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية**، ط١،: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان، ٢٠٠٢، ص ٢٣.

حسب هذا الشكل فإن نظام حكم الغلبة هو نظام مغلق، بسبب توارث قياداته وتآكل عصبيته وطغيان المصالح الشخصية على المصلحة العامة فيه تدريجيا، وهذا بالضرورة يؤدي إلى الضعف والعجز عن تحقيق المصلحة العامة التي تخضع لتغيرات الأوضاع الداخلية والخارجية، وهذا ما يفسح فرص سيطرة أقلية استراتيجية (عصبية) عليه، يؤول مصيرها بعد تغلبها بفترة إلى ما آلت إليه العصبية السابقة.. وهكذا تستمر الدورة.

لكن بعد نجاح الثورتين الأمريكية والفرنسية في تأسيسها لنظام حكم ديمقراطي يكون الشعب فيه هو مصدر السلطة ويكرس مبدأ المواطنة، سقط بذلك نظام حكم الوصاية والغلبة والإنفكاك من دورة "ابن خلدون" وحتميتها بالنسبة لدورة تطور الدولة، وظهرت بذلك حركة الإنتقال إلى الديمقراطية وفق تعاقد مجتمعي متجدد، تغير الدول قياداتها وتصوغ أهدافها العامة، ويوضح الشكل رقم (٢) مسار هذا البديل الذي ينتقل فيه حكم الغلبة والعصبية بشكل مرحلي، إذا ما أدرك ضرورات الإنتقال في الوقت المناسب، أو بانتفاضة شعبية إلى نظام حكم ديمقراطي.

الشكل رقم (٢): مسار الإنتقال إلى الديمقراطية

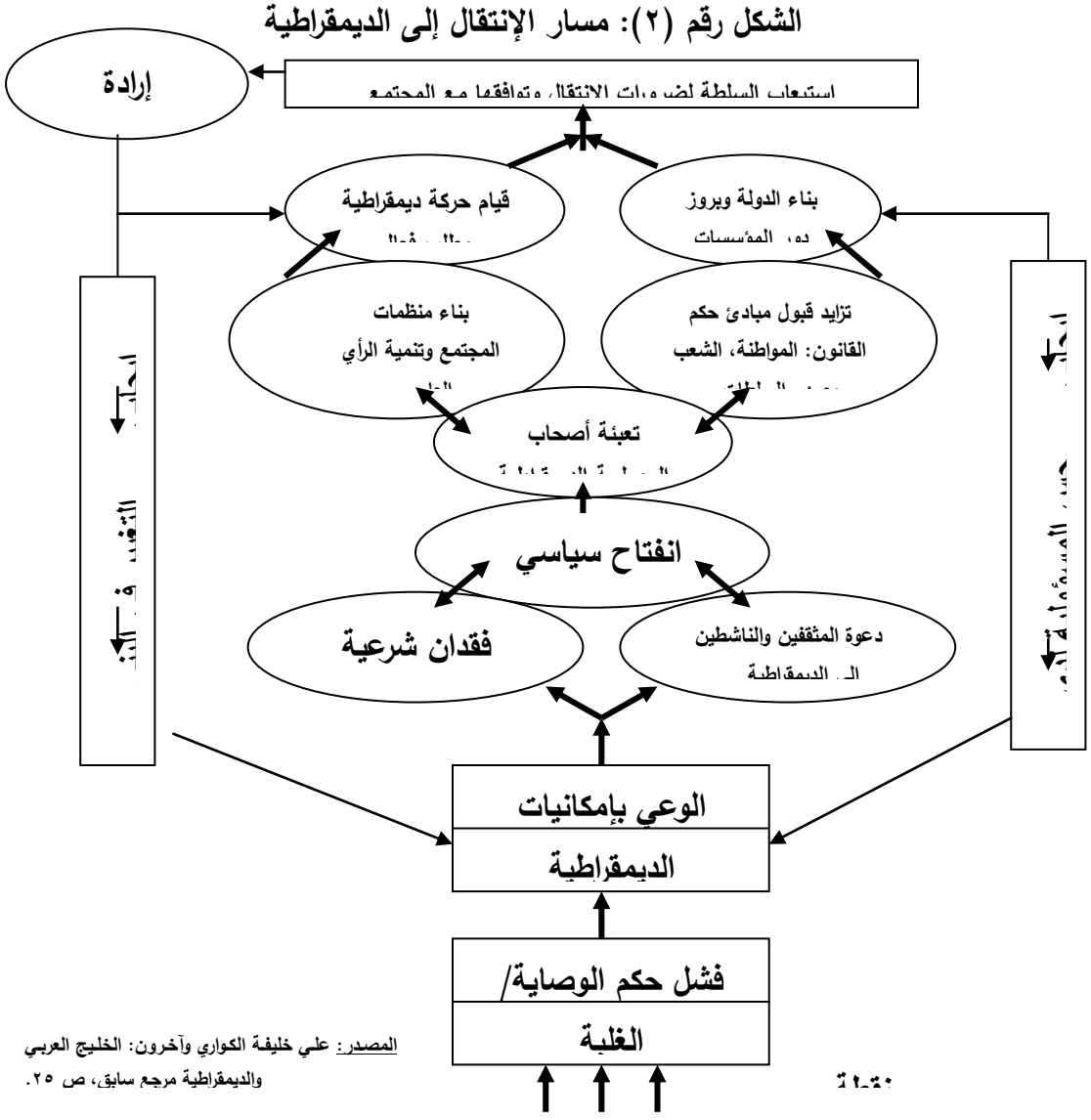

المصدر: علي خليفة الكواري وآخرون: الخليج العربي والديمقراطية مرجع سابق، ص ٢٥.

وإذا استوعبت السلطة ضرورة الإنتقال وتوافقت مع المجتمع على تعاقد مجتمعي متجدد، وفق شرعية دستور ديمقراطي، تكون إرادة الديمقراطية قد تبلورت، وانتقل المجتمع إلى عملية التحول الديمقراطي، وهذا ما يمكن توضيحه في الشكل رقم (٣).

الشكل رقم (٣): عملية التحول الديمقراطي: تفاعلات العملية الديمقراطية

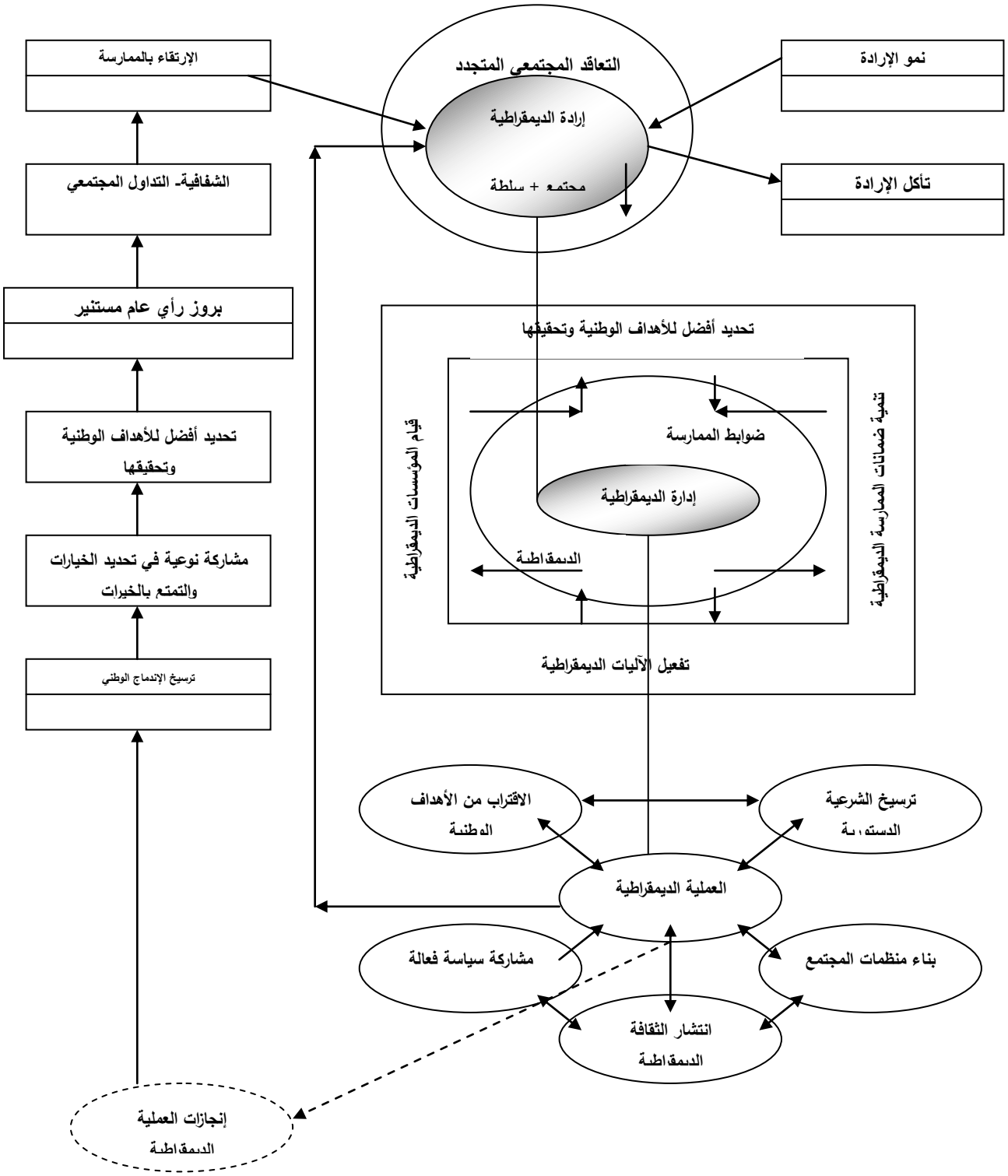

المصدر: علي خليفة الكواري وآخرون: الخليج العربي، مرجع سابق، ص ٢٧.

والملاحظ أن كلا من مسار الإنتقال إلى الديمقراطية وعملية التحول الديمقراطي، الموضحين في الشكلين (٢) و(٣)، ليسا بالعملية البسيطة أو الحتمية كما هي موضحة، وإنما هما عمليتان معقدتان، يحكم مسارهما صراع الإرادات وتوازن القوى، وتركيب البنى المجتمعية، ونضج أو عدم نضج الثقافة السياسية، كما يتأثران بالعوامل الداخلية والخارجية، ولذا قد تتراجع عملية الإنفتاح السياسي، أو قد يحدث ما هو غير متوقع كأن تنمو قناعة بالديمقراطية لدى الفرد الحاكم، أو ضغط خارجي، أو انقلاب يتبنى الانتقال إلى الديمقراطية سلميا، كما أن عملية التحول الديمقراطي، بعد انطلاقها تستلزم الاحتكام إلى شرعية دستور ديمقراطي، قد تنتكس ويعطل العمل به وهكذا يرجع الحكم إلى ما كان عليه (حكم غلبة وعصبية)، يعمل الديمقراطيين فيه على عودة انتقاله إلى الديمقراطية مرة أخرى وهكذا دواليك، حتى يتجاوز نظام الحكم الديمقراطي مرحلة الإنتقال الأولى وتترسخ مقومات الديمقراطية. [١٣]

- **<u>المشاركة السياسية :</u>**

يمكن اعتبار المشاركة هي تلك الجهود الشعبية التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية، ووضع السياسات والخطط، وتنفيذ البرامج والمشروعات، سواء على المستوى الخدماتي أو على المستوى الإنتاجي، وذلك على المستوى المحلي أو المستوى القومي (الوطني).[١٤]

واستنادا إلى هذا المفهوم تتميز المشاركة السياسية بما يلي:

١. **الفعل (Action)**: بمعنى الحركة النشطة للمواطنين في اتجاه تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المعينة.
٢. **التطوع (Voluntary)**: بمعنى أن تقدم جهود المواطنين طواعية وباختيارهم، تحت شعورهم القوي بالمسؤولية تجاه القضايا والأهداف العامة، وليست تحت تأثير أو ضغط إيجابي.
٣. **الإختيار (Choice)**: إعطاء الحق للمشاركين بتقديم المساندة والتعضيد للعمل السياسي، والقادة السياسيين، وحجم هذه المساندة وذلك التعضيد.

وعليه تعرف المشاركة السياسية بأنها « درجة اهتمام المواطن بأمور السياسة وصنع القرار السياسي، فكلما زادت المشاركة السياسية من جانب المواطنين، كلما زادت قوة القرار

([١٣]) علي خليفة الكواري وآخرون: الخليج العربي والديمقراطية، **<u>مرجع سابق</u>**، ص ٢٨.

([١٤]) علي محمد بيومي: **<u>دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي</u>**، دار الكتاب الحديث، القاهرة ، ٢٠٠٤، ص ٨١.

السياسي، وأبسط صور المشاركة السياسية هو التصويت، أي ممارسة الحق في إبداء الرأي في الإنتخابات».[١٥]

ويعتبر "سيدني فيربا S.Verrba" أن المشاركة السياسية هي تحويل الأعمال إلى أنشطة مشروعة، والتي يمارسها المواطنون العاديون بهدف التأثير على عملية اختيار أشخاص الحكم، وما يتخذونه من قرارات. [١٦]

أما "ميرون فينر M.Weiner" فيرى أنها تتمثل في أي فعل تطوعي (Volunatary action) موفق أو فاشل، منظم أو غير منظم، مؤقت أو مستمر، مشروع أو غير مشروع، يبغي التأثير في اختيار السياسة العامة أو اختيار القادة السياسيين في أي مستوى من مستويات الحكم المحلية أو القومية. [١٧]

كما أوضح "جيرنت بيري Grraint Perry" أن المشاركة السياسية هي الاشتراك بنصيب في بعض الأعمال والأفعال السياسية، مع توقع المشارك أنه قادر على التأثير في القرار. [١٨]

أما "مصطفى كمال السيد" فيعرفها على أنها أي نمط من السلوك الفردي أو الجماعي، الذي يستهدف التأثير على عملية صنع القرار داخل المؤسسات العامة، سواء كان هذا السلوك قانونيا مشروعا، أم غير قانوني، وسواء كان سلوك سلمي أو يستخدم القوة، أيٍ أكان النظام السياسي الذي يتم إتباع هذا السلوك داخله نظاما سلطويا أو ديمقراطيا. [١٩]

ومن خلال تحليل ما سبق نلاحظ ونميز خصائص مشتركة للمشاركة السياسية، تكاد تجمع وتتفق على تأكيدها كل التعاريف التي أوردناها، والتي من أهمها:

- تهدف المشاركة السياسية إلى اختيار الحكام والنواب الذين يمثلون ويعبرون عن انشغالات شرائح الشعب الذي انتخبهم.
- تسعى إلى إدماج المواطن في عملية صنع القرار بشكل مباشر أو بأسلوب غير مباشر من خلال التأثير على الحكام والضغط عليهم، ومن ثم التأثير على قراراتهم.

---

(١٥) طارق محمد عبد الوهاب: **سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ١١٢.

(١٦) Medjdoub Abdelmoumene: «Analyses of The Electoral Beauvoir of Young French Immigrants frome Maghreb: The Case of BOBIGNY«, Revue De Chercheur, N = ° 3, Algeria - Ouargla, 2005, p29.

(١٧) سيد عبد الحليم الزيات: **التنمية السياسية دراسة في علم الإجتماع السياسي: البنية والأهداف**، ج٢، دار المعارف الجامعية، القاهره، ٢٠٠٢، ص ٨٦.

(١٨) محمد سيد فهمي: **المشاركة الإجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث**،: المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، ٢٠٠٤ ص ٧٠.

(١٩) نجاد البرعي وآخرون: **إصلاح النظام الإنتخابي في مصر**، ط١، جماعة التنمية الديمقراطية ، القاهرة ، ١٩٩٨، ص ٥٠.

- تعتبر المشاركة السياسية عمل إرادي وطوعي، يقوم به المواطن بشكل جماعي أو فردي.
- لا تقتصر المشاركة السياسية على نظام حكم دون آخر، وإنما هي أداة تستخدمها النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية على حد سواء بدرجات مختلفة ومتفاوتة.

ومنه نخلص إلى أن المشاركة السياسية هي عمل إرادي طوعي، ذو طابع سياسي يختلف عن بقية الأعمال الأخرى، يستهدف إشراك المواطن في صناعة القرار ورسم السياسة العامة، عن طريق اختيار الحكام والتأثير عليهم، وتعتبر الوسيلة الأولى لإرساء الديمقراطية وتعميقها، والطريقة المجدية لكسب الشرعية في النظم التسلطية وغير الديمقراطية.

- **الإنتخابات:**

تشكل الإنتخابات إحدى آليات المشاركة السياسية، ووسيلة لصنع الخيارات السياسية، إذ توفر ممارسة واقعية لاختيار القادة، وتقرير قضايا وطنية مطروحة، وفي ظل عدم إمكانية حكم أعضاء المجتمع أنفسهم مباشرة، تكون ممارسة عملية تهيئ الفرصة لتشكيل حكومة ديمقراطية لتمثيلهم أمر ضروري. (٢٠)

فهي فرصة لمشاركة كل المواطنين الذين تتوفر فيهم شروط الإنتخاب، مما جعل هذه العملية أساس النظم الديمقراطية .

وتعرف الانتخابات على أنها الطريقة التي يتاح من خلالها للشعب حرية التعبير عن إرادته بناء على اقتراع يجري على قدم المساواة بين الناخبين وأن يكون اقتراعا سريا، والمساواة هنا تتعلق بقوة التصويت، أي لا يحمل صوت من حيث المبدأ وزنا غير متكافئ مع ما يحمله صوت آخر وبالتالي تكون لجميع الأصوات نفس قوة التأثير، وقد نصت المادة ٢٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه لكل شخص يتمتع بالأهلية القانونية الحق في المشاركة في حكم بلده مباشرة، أو عن طريق ممثلين وأن يشارك في انتخابات عامة تجري بالاقتراع السري، وأن تكون نزيهة ودورية وحرة. (٢١)

وتعرفها"جين كيرياتريك"(*) على اعتبار أنها ليست مجرد انتخابات رمزية، بل هي انتخابات تنافسية، دورية، شمولية، وحماسية، يتم فيها اختيار كبار صانعي القرار في حكومة ما من قبل مواطنين يتمتعون بحرية كبيرة في انتقاء الحكومة، وفي إعلان ونشر انتقاداتهم وطرح البدائل. (٢٢)

---

(٢٠) عبد الوهاب حميد رشيد: **مرجع سابق**، ص ٥٢.

(٢١) جاي س جود ويل جيل: **الإنتخابات الحرة والنزيهة: القانون الدولي والممارسة العملية**،ط١، (ترجمة: أحمد منير وفايزة حكيم)، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهره، ٢٠٠٠، ص ص ٥٧-٥٨.

(*) سفيرة أمريكية سابقة في الأمم المتحدة.

(٢٢) قاسم حجاج: **مرجع سابق**، ص ١٥٤.

و الانتخابات الحرة التي يقوم عليها النمط الانتخابي تفترض توافر عدة شروط[٢٣]:

* أن تتعدد البدائل موضوع الإختيار.

* حرية معرفة ومناقشة البدائل موضوع الإختيار، مع ضمان حرية وفرص متساوية لكل المتنافسين ومؤيديهم لممارسة الدعاية.

* محدودية ومعقولية عدد المرشحين بشكل يناسب إدراك المواطن العادي.

* ضرورة وجود أوزان متساوية للأصوات لكل من بلغ سن الرشد السياسي.

* العمل على ضمان تحقيق حرية الناخب في إختياره بتوفير سرية التصويت التي تنص عليها المبادئ الديمقراطية.

* ضرورة أن تعكس إجراءات حساب الأصوات التعبير الحقيقي عن تفضيلات الناخبين لكل بديل، مع التصريح وإشاعة النتائج الدقيقة المفصلة في أقرب وقت.

وبتوفر هذه المعايير يتمكن الناخب من التمتع بحقه الانتخابي على أحسن صورة وبشكل تام.

والجدير بالذكر أن هذا الحق قد ارتبط بالعديد من الشروط، والتي اختلفت من دولة إلى أخرى، وانطلاقا منها تتسع المشاركة الإنتخابية أو تضيق، ويرجع ذلك للعديد من الأسباب، منها القيود التي تفرض في القائم بالتصويت أو أثناء أداء العملية، والتي قد تكون قليلة إلا أنها تؤثر بشكل واضح.

وقد أفرز هذا الجدل القائم حول من يقوم بالانتخاب اتجاهين هامين: نظرية الانتخاب كحق شخصي ونظرة الانتخاب كوظيفة، وتفضي النظرية الأولى إلى أن الانتخاب حق شخصي يثبت لكل فرد له صفة المواطن، ولا يجوز للمشرع أن يحرم أحدا من استعمال هذا الحق، إلا لمن كان عديم الأهلية، ويترتب على هذا المبدأ ما يلي:

١. إن الفرد يعتبر في وجوده سابق لوجود الدولة، ولذا وجب عدم تقييده أو انتزاعه (إسقاطه) وعلى القوانين الوضعية الاعتراف بذلك لكل فرد.
٢. تتوافق هذه النظرية مع مبدأ الاقتراع المقيد بناء على ما تحدده الأمة من شروط.
٣. إن للأمة في ظل هذه النظرية حق سن القواعد المنظمة لإجبار الناخب على الانتخاب باعتباره إجبارا لأداء الوظيفة الإنتخابية، وهذا تأييد لنظرية الانتخاب الإجباري.

---

[٢٣] صلاح سالم زرتوقة : الموسوعة السياسية العالمية: أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية، دراسة في الأساليب : النمط الوراثي – النمط الانقلابي – أنماط أخرى ١٩٥٠ – ١٩٨٥، الجزء١٥،: مكتبة مدبولي، القاهرة ، د. ت ،ص ص ١١٩– ١٢٠

إن ما يترتب على هذه النظرية ليس بالضرورة تضييق دائرة هيئة الناخبين، فقد يتوسع المشرع في منح هذه الوظيفة، والتيسير في شروطها إلى الحد الذي يتحقق فيه نظرية الاقتراع العام أو الاقتراب منه.

ولقد حاول العديد من العلماء التوفيق بين النظريتين، فظهرت فكرة الجمع بينهما، بمعنى أن يكون الانتخاب حق ووظيفة، وهذا الرأي لاق معارضة في ظل غياب تحديد واضح لمعنى ومحددات وشروط هذا الجمع، وعدم تحديد الإطار القانوني له، وقد ناد فريق آخر بفكرة أن الانتخاب سلطة قانونية منوطة للناخب، تحقيقا لمصلحة الجماعة دون المصلحة الذاتية. [٢٤]

إن الانتخاب هو عملية الاختيار التي يمارسها الناخبون، باعتبارهم مسئولين في موعد انتخابي معين، وفق مجموعة من الأنظمة والقوانين التي يقوم المشرع بتحديدها، تماشيا مع الدستور والنظام السياسي، وتأخذ هذه العملية سلوكيات أهمها، سلوك التصويت وسلوك الامتناع عن التصويت، هذه الأخيرة التي تتحكم فيها مجموعة من العوامل و الظروف، إلى حد القول بأنها سلوكيات موجهة بحسب المتغيرات التي تضبطها.

- **السلوك السياسي:**

إن السلوك السياسي نمط مهم من أنماط السلوك الاجتماعي، و يخضع إلى نفس شروطه، مواصفاته ، أحكامه ، وقوانينه، إلا أنه يركز على النشاطات والفعاليات المتعلقة بحكم القيادة وتنظيم وتنسيق المجتمع بغية تحقيق أهدافه، وبذلك فهو ذلك النشاط والفعالية التي يمارسها فرد أو مجموعة أفراد يشغلون أدوارا سياسية معينة يستطيعون من خلالها تنظيم الحياة السياسية في المجتمع وتحديد مراكز القوى فيه وتنظيم العلاقات السياسية بين القيادة والجماهير.[٢٥]

إذن فالسلوك السياسي ما هو إلا تلك الأفعال المميزة للأفراد، والتي تتعلق بجانب مهم ومثير للجدل من جوانب حياة المجتمع، وهو السياسة التي تشمل أفعال صناع القرار ، ومواقفهم إزاء القضايا الكبرى للمجتمع والدول، ويشمل ميل الأفراد في الانتخاب على مرشح دون آخر في الإنتخابات العامة، والاندفاع والخروج للشوارع والتظاهر ضد أي قرار حكومي لا يخدم المتظاهرين، أو تأييد قضية معينة تهم المجتمع أو الإنسانية، وتتدخل القضايا الدولية والمحلية التي ترتبط بحساسية مع الرأي العام في تشكيل السلوك السياسي للمواطنين، خاصة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (عصر الفضائيات) وفي النهاية السلوك السياسي ما هو إلا إشباع لحاجات

([٢٤]) عبد الحفيظ عبد المجيد سليمان: **النظم السياسية**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ١٦٩-١٧٣.

([٢٥]) إحسان محمد الحسن: **علم الاجتماع السياسي**. ط١،دار وائل للنشر، عمان ،٢٠٠٥، ص ١١٥ .

الأفراد المختلفة، التي يقع في أدنى مراتبها حاجة توفير الخبز والعمل (حق الكرامة)، وفي أعلاها تأكيد الذات وحب الهيمنة والسيطرة والهيبة.[٢٦]

فالسلوك السياسي هو عبارة عن مجموعة من العمليات السياسية يؤديها أبناء المجتمع، فئاتا أو أفرادا، يتم دراسته ، من خلال حوافز وشخصيات ومشاعر المشاركين فيها باعتبار أن سلوك الإنسان هو عبارة عن مجموعة ردود الأفعال العامة لكيانه ، سواء منها ما كان مشتركا بين أبناء الجنس، أو ما كان خاص بفرد دون الآخر.[٢٧]

و في الواقع يدور هذا الأخير حول فكرة أو قيمة أو مثل أعلى، و هو ما يستدعي بالضرورة أن يتوفر شرط مهم هو أن كل سلوك سياسي إنما يتضمن في ذاته طريق اقتناع و أسلوب قيادة و حكم، لأن السياسة كفن هي فن اجتذاب الناس لكي يتعاملوا معا. [٢٨]

مما سبق يتضح أن تقديم تعريف معين، أو ضبط مفهوم السلوك السياسي في تعريف بعينه، هو أمر غير منطقي تماما، نظرا لاختلاف وتنوع الاتجاهات والمجالات والأفكار التي يقوم عليها كل تعريف لكن إجمالا يمكن القول بأنه " عبارة عن مجموع التصرفات و الأفعال السياسية التي تصدر عن المواطنين تجاه عملية أو موضوع سياسي معين، أو تلك التي يؤديها القائمون بالنظام السياسي من صناع القرار و موظفين و كذا الهيئات السياسية الرسمية و غير الرسمية" .

- **مفهوم السلوك الإنتخابي:**

تتبع أهمية دراسة السلوك الانتخابي والأدوار السياسية الفاعلة فيه، من كونه سلوكا جماعيا إحصائيا، يتيح للمرء من خلال تحليله معرفة أسس الناخبين لمختلف الأحزاب، ومستوى انتشار هذه الأحزاب داخل المجموعات الإحصائية المختلفة[٢٩]، ولذلك تمت بحوث السلوك الانتخابي باستخدام دراسات الرأي العام، جنبا إلى جنب مع تحليل عملية الانتخابات، من أجل فهم الأسس التي بنى عليها إدلاء المواطنين بأصواتهم.[*]

([٢٦]) عامر مصباح: **مرجع سابق** ، ص ص ٩٦–٩٧.

([٢٧]) حسن صعب: **علم السياسة**، ط٨، دار العلم للملايين، بيروت ، ١٩٨٥، ص ص ٦٢–٦٣ .

([٢٨]) قباري محمد اسماعيل: **علم الاجتماع السياسي و قضايا التخلف و التنمية**. الاسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٨٠، ص ٩١.

([٢٩]) احمد جزولي: « دولة الحق والقانون في الوطن العربي: الديمقراطية نظريا والمشاركة سياسيا، نطاقات التحول وحقيقة الرهان» في: علي خليفة الكواري وآخرون: مسألة الديمقراطية في الوطن العربي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٧٩–١٨٠.

(*)– في دراسة أجراها "ماتن روجان" (١٩٤٥/١٩٩٥) في أوروبا حول تأثر السلوك الإنتخابي عبر متغيرين هامين: الدين والطبقات الإجتماعية، استنتج منها: أن عامل الدين قد كان له تأثير في سلوك الناخبين في الفترة الممتدة ما بين ١٩٤٧ – ١٩٩٧ في فرنسا و إيطاليا وهولندا وبلجيكا والنمسا، وإسبانيا والبرتغال، في حين أن ناخبو الدول التالية: بريطانيا، السويد، النرويج، الدانمارك تأثر السلوكهم الانتخابي بعامل الطبقات الاجتماعية ، ويشير إلى أن تغييرات حدثت في الدول الأوروبية في الثمانينات أثرت على الأنماط الانتخابية، كالبطالة وهجرة الأفارقة والأمية...، وهو أن الضغوط الاجتماعية الممارسة على الأفراد أدت إلى بروز فروق عريضة وجديدة بين الطبقات (١٩٦٣–١٩٩٥) بعدما اختفت وتداخلت وأصبحت غير

ولقد أصبح هناك علما يسمى **بـعلم السلوك الانتخابي**، هو علم دراسة الإنتخابات وأنماط التصويت، والسلوك الانتخابي، وكذلك التنبؤ بالنتائج المتعلقة به، ويمكن اعتبار هذا الميدان فرعا متخصصا في علم الاجتماع، خاصة في ظل انتشار استطلاعات الرأي المنتظمة (الدورية) حول نوايا التصويت لدى الناخبين، والمسوح الضخمة التي تجرى في أعقاب الإنتخابات، وسهولة الإطلاع على إحصاءات التعداد السكاني، وتدقيق أساليب وعمليات تحليل البيانات وبرامج بناء النماذج [٣٠]

كما يدرس هذا العلم عملية التصويت والاتجاهات المختلفة خلالها، وهنا يمكن اعتبار السلوك الانتخابي وسيلة لتطوير الإتفاق العام والحفاظ عليه بين المجتمعات الديمقراطية. [٣١]

والملاحظ أن الإجابة على السؤال (لماذا ينتخب المواطن؟) ليست باليسيرة، ذلك أنه تتداخل عوامل عديدة في تحديد فعالية الانتخاب والأسباب التي تدفع المواطن للتصويت أولا، ثم كيف ولصالح من؟، فالنظام السياسي والاجتماعي على سبيل المثال له نصيب في ذلك، مثلما أن للبيئة السائدة ووجود الأحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بشكل عام دورٌ أيضا، وكذلك ظروف الانتخاب وقانون الانتخاب ومستوى الوعي المتوفر لدى المواطن، وموقعه الطبقي–الاجتماعي، وعلاقته الاجتماعية هي الأخرى عوامل تكشف بهذا القدر عن مدى الحافز أو الرغبة المتوفرة لدى هذا المواطن أو ذاك في المشاركة السياسية وفي اختيار ممثليه. [٣٢]

وانطلاقا من كل التعاريف السابقة يمكن القول أن السلوك الانتخابي "هو كل أشكال التصرف أو الأفعال وردود الأفعال التي يظهرها المواطن ، في موعد انتخابي معين، نتيجة تأثره أو عدم تأثره بمجموعة من العوامل والمتغيرات (النفسية، الاجتماعية، البيئية، السياسية، التنظيمية، الحضارية والاقتصادية...).

لهذا فإن السلوك الانتخابي له العديد من الدلالات: **فمن الناحية السياسية** هو سلوك لإظهار الولاء للنظام السياسي بمنحه الشرعية للحكام أو برفضه لنظام حكم معين، كما أنه دليل على إدارة السلم والابتعاد عن العنف، وهو سعي للوصول إلى درجة المواطن الصالح، الذي يحرص

واضحة، وأفرزت هذه الأخيرة أنماطا أخرى للتصويت الإنتخابي في المجتمعات الأوروبية، أي أن ظاهرة التصويت الفردية أصبحت أقل انحيازا للطبقة الإجتماعية، وأضعفت ارتباطها بالدين، للمزيد ينظر:

– السيد حنفي عوض: **السياسة والمجتمع: دراسات في علم الإجتماع السياسي**،سودرن جرافيك ، الإسكندرية ، ١٩٩٨/١٩٩٩ ص ص ١٩٤–١٩٥.

(٣٠) منصور عبد الرحمان بن عسكر: «يتحدث عن علم السلوك الإنتخابي»، جريدة الرياض، السعودية، ٢٠٠٤/١١/٣٠. تم تصفح الموقع في : ٢٠١٨/١١/١٨
http://www.alriyadh.com/Contents/30-11-2004/Mainpage/LOCAL1_25493.php.

(٣١) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: **مرجع سابق**، ص ١٠٧.

(٣٢) سليمان حويص: **الأنظمة الإنتخابية في الأردن**، شبكة المنظمات الحكومية العربية للتنمية، عمان ، ٢٠٠٣، ص ص ٢٤–٢٧.

على ممارسة حقوقه وأداء واجباته في الوقت نفسه ، **أما من الناحية الاجتماعية** فهو إثبات وتأكيد على انتماء الناخب لوحدة اجتماعية معينة يتأثر بها[٣٣]، ويؤثر فيها، فالإنسان بطبعه كائن اجتماعي، كما أنه ومن الناحية العقلانية يعبر عن سلوك يهدف إلى تحقيق المصلحة سواء كانت شخصية أو جماعية أو حتى عامة، وذلك من خلال حسابات عقلية تقارن فيها المنافع مع الحاجات المادية والمعنوية. [٣٤]

إن هذا السلوك هو عرضة للتقلب و التغير نتيجة نزوع الناخب إلى تغيير الولاء في الانتخابات على نحو متكرر،على أن هذا المفهوم يمكن أن يكون نسبيا لأن تغيير الجهة التي يتم التصويت لصالحها كان موجودا دائما، و قد زاد شيوع هذا المصطلح نتيجة زيادة تقلب سلوك الناخبين في أوروبا من ستينات القرن العشرين[٣٥]، إن هذا التغير يثبت أن هناك مجموعة من العوامل التي تتحكم فيه، على اعتبار أنه ليس بالعشوائي، أي أن تقلبه يعني أن هناك تغير في منظومة القناعات والمدركات و القيم، زيادة على تغير التوجهات والطموحات والمطالب، كما يعني ظهور اتجاه آخر جديد يتوافق أكثر مع مصالح الناخبين، وقد يأخذ هذا التغيير الاتجاه السلبي، بالتحول من ناخب مصوت إلى ممتنع عن التصويت، أو العكس وكل ذلك متوقف على تأثره بالعوامل الفاعلة في الساحة السياسية، وشخصية الناخب وظروفه الاجتماعية.

النماذج المفسرة للسلوك الانتخابي:

إن معظم الكتابات تأكد أن السلوك الانتخابي يتضمن عدد من الاتجاهات في تفسيره، والتي من أهمها:

– الاتجاهات البنائية أو السوسيولوجية التي تركز على تأمل العلاقة بين البناء الفردي والبناء الاجتماعي، والتي تضع الصوت الانتخابي في سياقه الاجتماعي، وتحاول أن تكشف عن تأثير بعض المتغيرات على التصويت، كالطبقة الاجتماعية، اللغة القومية، الدين، والفروق الريفية والحضرية.

– الاتجاهات الايكولوجية والتي تربط أنماط التصويت ببعض السمات الأساسية المميزة للمنطقة الجغرافية كالدائرة الإنتخابية.

([٣٣]) المركز العربي للمعلومات: « النظم الانتخابية»، **http://www.nic.gov.ye**، تم الإطلاع على صفحة الويب بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢

([٣٤]) أمينة رأس العين ، **مرجع سابق**، ص ص ١٨–١٩.

([٣٥]) للمزيد من المعلومات حول تغير السلوك الانتخابي ينظر:

– فرانك بيلي: **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، ط١، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، دولة الإمارات العربية: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤ ص: ٤٩٥ .

– اتجاهات منتمية إلى علم النفس الاجتماعي، والتي تربط الاختيارات الانتخابية بالميول أو الاتجاهات النفسية للناخب، مثل الانتماء الحزبي واتجاهاته من المرشحين، وما إلى ذلك.

– اتجاهات الإختيار النفعي، والتي تحاول تفسير السلوك الانتخابي كمحصلة لمجموعة من حسابات الربح والخسارة، والتي يقوم بها الفرد بشكل نفعي وهي الحسابات التي تحبذ درجة الميل إلى اختيارات انتخابية معينة من واقع القضايا المطروحة، والسياسات التي تؤمن بها الأحزاب السياسية المختلفة أو المرشحون المختلفون. (٣٦)

ولذلك فإن أهم النماذج(*) المستخدمة في تفسير السلوك الانتخابي، ستراعي بدورها هذه الاتجاهات، محاولة تقديم تفسير علمي لها، والتي يمكن أن نستهلها بتلك التي قام بها الباحث "أندري سيغفريد" سنة ١٩١٣ وأجرى فيها مقارنة بين خرائط تظهر جيولوجية الأرض ونوع السكن، ونظام الملكية وعلاقتها بالسلوك الانتخابي، تلتها دراسة "بول لزرسفلد" الذي قام بدراسة السلوك الانتخابي عن طريق أسلوب المقابلة لعينة تتكون من ٢٠ فردا، بمناسبة الحملة الإنتخابية الرئاسية ١٩٤٠، موضحا كيفية تغير القرار الانتخابي للأفراد بفعل العملية الإنتخابية.

ومن ضمن أهم النماذج التي تفسر السلوك الإنتخابي نذكر:

١ –النموذج البيئي:

تمثل محيط الإنسان الحيوي، ويقصد بها في العلوم الإجتماعية الأنظمة المختلفة التي يعيش فيها الإنسان، مثل النظام الإجتماعي والنظام الإقتصادي ونظام القيم، وشبكة التفاعلات في مختلف جوانب البيئة الإجتماعية، أي أنها جزء من المحيط الإجتماعي والثقافي والمادي، الموجود خارج النظام السياسي. (٣٧)

فهذا النموذج يقوم بدراسة العلاقات التفاعلية والترابطية بين المحيط البيئي بكل أجزائه والسلوكيات الاجتماعية والسياسية للمواطنين، استنادا إلى الحصيلة المعرفية التي يوفرها المحيط، سواء من جانب مادي أو معنوي.

ويعتبر من أول النماذج المستعملة في تفسير السلوك الإنتخابي، عن طريق المفكر "سيغفريد" الذي يرى بأن النموذج الجغرافي الإنساني يمكن من خلاله الحصول والتوصل إلى جذور السلوك الإنتخابي للمواطن، وانتمائه إلى التجمعات الإنتخابية والأبنية الإجتماعية والوحدة الإقليمية، فقد

---

(٣٦) منصور عبد الرحمان بين عسكر: **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٥.

(*)– النموذج: هو ضرورة منطقية ووسيلة تفسيرية تساعد على استخلاص النتائج الصحيحة، تصغيرا للحقيقة في صورة بسيطة متلاحمة تستمد أصولها من الحقيقة، تمثيل مبسط للظاهرة وشامل لها في آن واحد، ينظر:

– رجاء وحيد دويدري: **مرجع سابق**، ص ٢٨٨.

(٣٧) عبد الوهاب الكيلاني وآخرون: **مرجع سابق**، ص ص ٦٣٠–٦٣١.

أوضح عدة علاقات ترابطية بين المزاج السياسي والجغرافية الإنسانية، والتي تؤثر بطبيعة الحال على نوع السلوك الإنتخابي. (٣٨)

٢ –نموذج التفسير الاجتماعي والاقتصادي:

ظهر هذا النموذج في سنوات الأربعينات، في أعمال مركز أبحاث جامعة "ميشغن Michigan"، ويعتبر المفكر "بول لزارفلد Paul Lazarfeld" أحد أهم رواد هذا النموذج، والذي رأى بأن كل حزب يمثل من خلال طبقة أو مجموعة اجتماعية معينة، والتصويت هنا محدد بالوضع الاجتماعي للناخب، وكذلك دينه ومكان سكنه، وبالتالي يعطي إشارة لاستعداد سياسي لدى الناخب يمكن توقعه. (٣٩)

أما عن أهم متغيرات هذا النموذج فهي متنوعة، فمنها ما هو سوسيوديمغرافي – كالجنس، السن ،الإقامة ،والكثافة السكانية– ، والتي يتأثر بها السلوك الانتخابي، إذ تختلف اتجاهات الرجال عن اتجاهات النساء مثلا، وكذلك نسبة المشاركة لكليهما(٤٠)، كما تختلف ميول الشباب عن ميول الشيوخ، والأمر نفسه بين سكان الحضر وسكان الريف.

كما أن هناك متغيرات سوسيواقتصادية، تتعلق بإشكالية العمل والانتماءات المهنية ومستوى الأجور في حين تركز المتغيرات السوسيوثقافية على مستوى التعليم، والانتماءات الطائفية والعرقية والولاءات الدينية إضافة إلى شبكة العلاقات التفاعلية الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأنواع المختلفة من الانتماءات الاجتماعية، وإن كانت تعتبر عناصر مرضية نسبيا لتفسير السلوك الانتخابي، فإن الطريقة التي تفسر بها تختلف من مجتمع لآخر بحسب التقسيمات الاجتماعية السائدة فيه، اجتماعيا وسياسيا وثقافيا ودينيا واقتصاديا ومهنيا، بالإضافة إلى الثقافة السياسية، والقيم والمعايير السائدة في المجتمع.(*)

---

(38) Pascal Perrineau, & Dominique Ruled : **Op.Cit**, pp 638-639.

(39) Antoine Rogen: «"Electoral Behavior in the Countries of Central and Eastern Europe in Search of an Explanatory Model", International Critical Review.N = ° 11, France, April, 2001, p 54.

(٤٠) للمزيد من المعلومات حول المشاركة الانتخابية للنساء – الأطر والمحددات والفواعل – ينظر

http://Canada.Metropolis.net/Events/Political%20PArticipation/Papers%20and%20Reports/young_Electoral_f.doc. Page Web Consultée le 04/02/2007. pp 01- 20 .

(*)– تشير الدراسات إلى أن المواطنين الأكثر تعليما في فرنسا، يتميزون بمشاركة أكبر بالإدلاء بأصوات في الانتخابات، إلا أن عامل التعليم قد لا يعمل بنفس الشكل والتأثير في مجتمعات أخرى، فقد أظهرت الدراسات الإنتخابية في مصر، بان المحافظة الأعلى في نسبة الأمية هي الأكثر ومشاركة و تصويتا ينظر:

– أمينة رأس العين: **مرجع سابق**، ص ٣٧.

والانتخاب حسب هذا النموذج هو سلوك فردي، ولكنه محدود وموجه بمتغيرات وأطر وعوامل اجتماعية، مثل: الأدوار الاجتماعية والعائلة والآراء الاجتماعية والمجموعات الاجتماعية والفكر السياسي لدى اللجان الاجتماعية والوضعية الاجتماعية. (٤١)

لقد اهتم هذا النموذج كثيرا بالعوامل الاجتماعية الاقتصادية الثقافية، على حساب عوامل أخرى لا يمكن استثناءها عند الحديث عن السلوك الانتخابي وتفسيره، وإن كنا نتفق معه في أهمية العوامل السوسيوثقافية والسوسيوديمغرافية والسوسيواقتصادية، فإنه يجب أن لا نغفل دور البيئة السياسية، وتأثير العوامل التنظيمية المتعلقة بالبنية الانتخابية، كما أنه همش دور شخصية الناخب وقناعاته وإدراكه لفعالية العوامل التي يقدمها هذا النموذج بالدرجة الأولى، و لذا يجب الاهتمام بهذه العوامل مجتمعة، الأمر الذي سيؤدي إلى انتقال السلوك الانتخابي من سلوك فردي إلى سلوك جماعي، في التشكل بحكم تأثره بعوامل خارجة عن نطاق الفرد، و في التأثير على أساس أن النتائج التي تسفر عنه في النهاية سوف تعزل و تحجب أشخاصا ما أو أحزابا معينة عن الحكم و تولي بدلا منهم أشخاصا وأحزابا جدد.

٣-<u>النموذج العقلاني في تفسير السلوك الإنتخابي:</u>

لقد أثبتت الممارسة الإمبريقية العجز الجزئي الذي تتصف به النماذج السابقة على حد سواء ففي سنوات السبعينات بدأ يظهر توجه الناخبون في استخراج الاختيارات الدقيقة – (اختيار النظم الانتخابية الدقيقة)–استنادا إلى اهتماماتهم المباشرة، وهذا التقييم تسبب في بناء نموذج جديد، إنطلق من فكرة مفادها أن السلوك الانتخابي دائما عقلاني – باعتماد قواعد نفعية – وهنا نقف عند قراءة نظرية خاصة بالانتخاب، مؤسسها "أنطوني داونز Anthony Douns" يشرح من خلالها عملية المفاضلة التي يقوم بها الناخبون و يوضح أساسها.

إذ في نهاية الخمسينات اقترح مجموعة من المفكرين تحليل والتفكير في أجال و حدود السير الانتخابي، على أساس أن كل ناخب يسعى إلى تحقيق اهتماماته أثناء قيامه بالانتخاب، على اعتبار أن كل مواطن يجري مجموعة من الحسابات التي يحدد من خلالها المكاسب والتكاليف، ثم يقيم النتائج بمنظور نفعي، وهنا تظهر عملية المفاضلة بين الأحزاب والمرشحين والتي من خلالها يستطيع الناخب حساب النتائج التي يمكن لمرشح ما تحقيقها و مقارنتها مع نتائج باقي المرشحين

والسؤال هنا يتمحور حول من له الاستطاعة على أداء الانتخاب الاستعراضي(*)، أو الانتخاب الاستشرافي، ويفترض أصحاب هذا التموذج نوع ثالث من الانتخاب يقرر خلاله

(٤١) Pascal Perrineau, & Dominique Ruled: **Op.cit.**, p: 641.

الناخب بشكل دقيق وعقلاني تحديد وضعيته وهو انتخاب المهمات (المصلحة VoteInterest)، أو يختار الناخب نوعا آخر يوازن فيه بين المصالح الجماعية، وهو ما يسمى بانتخاب التغير (التقلب) الاجتماعي (Vote Socio Tropique). [٤٢]

إن هذا النموذج يفترض أن الفرد على درجة عالية من الوعي بمصالحه وأولوياته وعلى دراية تامة بما يحصل في الساحة الانتخابية، وله معلومات كافية ومتأكد من هدف العرض الانتخابي، وله ضمانات على ذلك من خلال تفحصه لعرض السوق الانتخابي – من برامج ووعود ومعلومات عن المرشحين – مع توفر شرط أساسي و هو أن يكون الناخب ذو مستوى يؤهله للقيام بالتحليل، النقد، التفسير، والتمييز، للمفاضلة بين المرشحين التي تمكنه من تحديد الخيار الذي يسمح له ويمكنه من الحصول على الحد الأقصى من المنافع. [٤٣]

وهناك من يطلق على الفرد هنا اسم الناخب الاستراتيجي، الذي يفكر ويخمن في مجموعة من البدائل ويحلل المعطيات المطروحة أمامه ثم يتخذ قراره الإنتخابي.

وفي إطار هذا النموذج تكتسي الحملات الانتخابية وما يتصل بها من اتصال سياسي ودعاية إلى غير ذلك أهمية بالغة، على اعتبار أنها أساس السوق السياسي الانتخابي، وبالتالي يعجز عن تفسير سلوك الناخبين الذين يفتقرون إلى مستوى معين من الثقافة السياسية، وبالتالي عدم القدرة على التحليل والنقد والمفاضلة، كما أنه لا يستطيع تفسير السلوك الامتناعي اللاعقلاني، خاصة في ظل حملات الدعاية الإعلامية والسياسية التي ينظمها المرشحون على الناخبين، فيكون من السهل ترويج وتسويق الأفكار لهذه الفئات.

كما أن هذا النموذج يقوم على أساس أن الناخب يختار بشكل عقلاني استنادا لمبدأ المصلحة، وهو بذلك يلغي عامل القناعات، وعامل الولاءات (حزبية، طائفية، مذهبية، عائلية)، ولهذا لا يمكن اعتماده لأنه غير شامل فهو يغفل بعض الفئات، وجزئي لأنه يهمل بعض المتغيرات.

بعد التعرف على أهم النماذج المستعملة في تفسير السلوك الانتخابي يمكن أن نسجل بعض الملاحظات عليها نلخصها في ما يلي:

– **تعدد واختلاف منطلقاتها:** فكل نموذج انطلق من منظور معين (الاجتماعي، البيئي، العقلاني ،...).

(*)– يتم هذا الإنتخاب بناء على ما هو متواجد في المعرض الإنتخابي (السوق السياسي) من دون تحليل هذه المعطيات على حد قول "Max Weber" و" Chumpeter ".

(٤٢) Antoine Rogen, **Op Cit**, p 55.

(٤٣) أمينة راس العين ، **مرجع سابق** ، ص ٣٩.

– **محدوديـة و جزئيـة تفسـيرها** لأن كـل نمـوذج يركـز علـى عوامـل و يهمـل أخـرى بحكـم منظوره.

– **خصوصية هذه النمـاذج** التـي كانـت فـي الواقـع تبحث عن تفسير للسلوك الانتخـابي فـي أماكن معينة،و لذلك لا يمكن نقلها أو تعميمها بشكل مباشر.

– **إن كل النماذج** قد أغفلت العوامل التنظيمية القانونية المتعلقة بالبنية الانتخابية.

أمـا عـن النمـوذج المتبـع فـي هـذه الدراسـة،التي تهـدف إلـى التعـرف علـى أنمـاط السـلوك الانتخـابي والعوامـل المتحكمـة فيـه، فسيتم الاعتمـاد علـي **نموذجـا نقديا تركيبيـا توفقيـا تكميليـا،** يهدف إلـى استدراك نقائص وثغرات النمـاذج السـابقة، ويقيم علاقـات ترابطيـة بينهـا حتـى يمكـن حصر جميع العوامل الفاعلة في تشكيل السلوك الانتخابي في إطار توافقي يراعي كل الطروحات بشكل علمي ، مع إضافة العوامل التي لم تتطرق لها النماذج السابقة.

و يرى هذا النموذج أن السلوك الانتخابي عبارة عن مجمل الأفعال و التصرفات السياسية الانتخابية التي تصدر عن الناخب، والتي تتحكم فيها العوامل التالية:

– العوامل المتعلقة بالوعي السياسي.

– الظروف الاجتماعية .

ويمكن أن نعطي تصورا كليا لتفسير السلوك الإنتخابي، يوضحه الشكل الآتي (٤)

الشكل رقم (٤): نموذج تفسير السلوك الإنتخابي: مدخل كلي

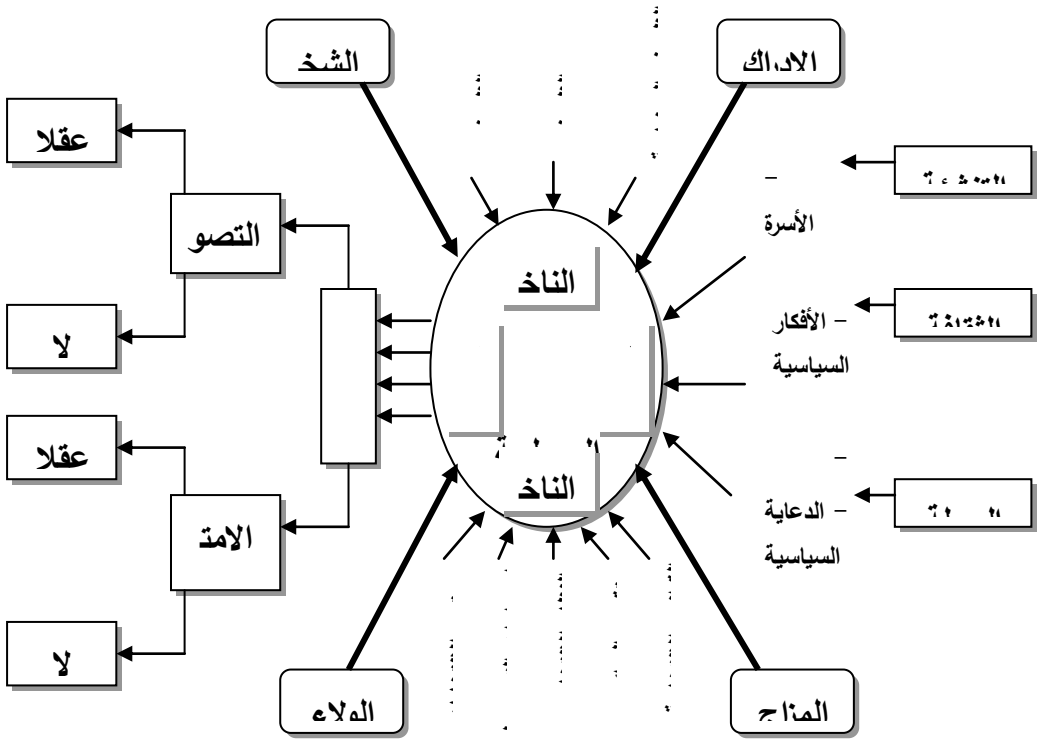

- **أنماط السلوك الانتخابي :**

تتميز الديمقراطيات الحديثة بسعيها المستمر بتوسيع مشاركة المواطنين في الإنتخابات وإلى أقصى قدر ممكن، بعدما كان حق الإنتخاب في البداية محصورا على فئات معينة في معظم الدول(*)، وهذا النظام من شأنه أن يتيح فرص التصويت لكل المواطنين ويفتح لهم مجال المشاركة السياسية، وعليه يعد التصويت، أحد أهم أنماط المشاركة السياسية وأحد قنواتها، فهو عبارة عن السلوك الذي يجسد قيام المواطن البالغ بالمفاضلة بوعي أو بغير وعي بين مرشحين أو أكثر في الإنتخابات العامة، إذ تعول الدول النيابية كثيرا على سلوك المواطن التصويتي، على اعتبار أن ذلك يرتبط أساسا بالممارسة الفعلية للديمقراطية، و في المقابل لا يقتصر التمتع بهذا الحق على نظم الحكم الديمقراطية فحسب، وإنما يمتد ليشمل ولو بصورة محدودة للنظم الشمولية والديكتاتورية. (٤٤)

ويعتبر التصويت Voting الأسلوب الذي تتخذ بموجبه مجموعة من القرارات، على أساس الإختيارات التي يقوم بها الأفراد في أي جماعة، فهو أحد الأدوات الممكنة التي يستطيع عن طريقها المجتمع أن ينظم نفسه، وحيث يكون التصويت حرا، يوجد نظام لاتخاذ القرارات بموجبها يعكس علاقات القوة والإكراه التي تنشأ بين المجتمع والسلطة، فهو أسلوب لحماية وضمان الطاعة السياسية، مع التضحية بالحد الأدنى من حرية الأفراد، وعلى هذا يمكن القول بأن جوهر التصويت يكمن في عملية الاختيار.(٤٥)

وبناء على ما سبق يمكن أن يعرف التصويت "بأنه أحد أنماط السلوك الانتخابي، ومن أهم مظاهر المشاركة السياسية وأبسطها وأيسرها ممارسة، ويتمثل

(*)-تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أول من طبق قانون الإقتراع العام سنة ١٨٥٠، ينظر:
- رسل جيه دالتون: **مرجع سابق**، ص ٥٥.

(٤٤) مصطفى عبد الله خشيم: **موسوعة علم السياسة: مصطلحات مختارة**، الدار الجماهيرية للتوزيع والنشر، ليبيا ، ١٩٩٤، ص ٣٩.

(٤٥) محمد طارق عبد الوهاب: **مرجع سابق**، ص ٣٩.

ذلك في الآلية التي تتم بمقتضاها المشاركة في عملية اتخاذ القرارات خلال العملية الانتخابية، وتعيين الحكام بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وهي آلية أساسية للإختيار الحر المقرون بالمسؤولية ويعتبر الصوت الذي يدلي به المواطن في الانتخابات، هو النصيب الفردي للمواطن في المشاركة الانتخابية، ومجموع الأصوات المعبر عنها تشكل إرادة الأمة.

-مستوي التصويت قي المشاركة السياسية:

تشير بعض الدراسات إلى أن التصويت أعلى مستويات المشاركة السياسية، إذ أن هناك آراء و تعاريف تذهب لتأكيد ذلك، فيرى "فريد جرنشتين F.Greensein" أن المشاركة السياسية هي التصويت في الانتخابات[٤٦]، إلا أن هذا التعريف يضيق مجال المشاركة السياسية، حيث أنها أشمل وأوسع بكثير من ذلك، كما يرى "فيربا" أنه من الخطأ التركيز على التصويت كمقياس للمشاركة، على الرغم من أنه أصبح مقياس لها في العديد من الدراسات، فالتصويت يعد أحد أهم قنوات المشاركة السياسية وأيسرها، وذات أهمية بالغة بين أوساط المواطنين، خاصة من حيث نتائجه التي تحدد معالم وتوجه الحياة السياسية في المستقبل، ورغم كل هذا لا يمكن اعتباره مرادفا للمشاركة السياسية، وهو أعلى مستوياتها من حيث استقطاب المواطنين.

بينما يرى فريق آخر أن التصويت ذو أهمية بالغة، إلا أنه يمثل أدنى مستوى من المشاركة، إذ اعتبره "سميث Smith" أنه أقل أشكال المشاركة الإيجابية، حيث أنه لا يتطلب إلا الحد الأدنى من الالتزام الذي ينقطع فورا بعد أن يلقي الفرد بالورقة التي تحمل صوته في صندوق الانتخاب. [٤٧] ، ومن هنا نستنتج أن

([٤٦]) نعيمة ولد عامر: **مرجع سابق**، ص ١٥.

([٤٧]) طارق محمد عبد الوهاب: **مرجع سابق**، ص ص ٣٩-٤٠.

Doi: 10.12816/0052863

التصويت يعتبر أقل درجات المشاركة السياسية، ولتوضيح ذلك نقدم الشكلين التاليين لتبيان تدرج مستويات المشاركة السياسية:

الشكل رقم (٥):مستويات وأصناف المشاركة السياسية عند "ميلبراث"

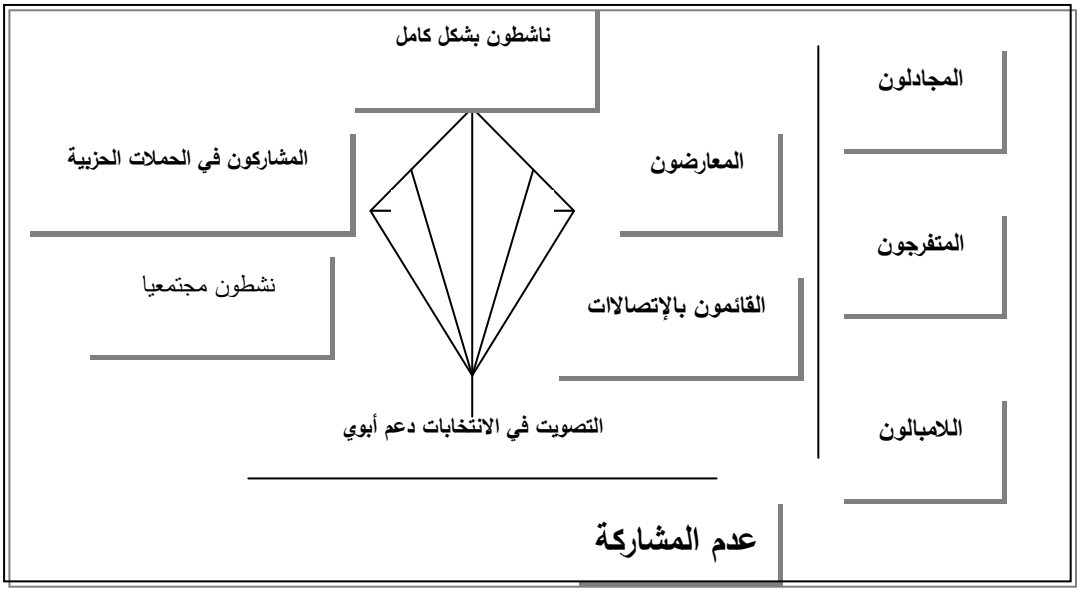

المصدر : محمد طارق عبد الوهاب: **مرجع سابق** ، ص ١١٧.

من الشكل السابق يميز "ميلبراث" بين ثلاث أصناف من المواطنين استنادا إلى طبيعة مشاركتهم السياسية: **الصنف الأول هم المجادلون**(*)، والذين يتصفون بالنشاط الدائم والكثيف في المجال السياسي، سواء بتقلدهم المناصب السياسية، أو عن طريق الأحزاب والجمعيات والنقابات.

(*)– أخذ "ميلبرث" هذا التقسيم من الأدوار التي يتم لعبها في صراع المجالدين في روما القديمة، إذ تتقاتل الفئات الصغيرة من المجالدين لامتناع المتفرجين الذين يتولون مهمة التصفيق والهتاف، ويدلون بأصواتهم، ليقرروا من الفائز في المعركة، أما اللامبالون فإنهم لا يحضرون ولا يشاهدون بتاتا، والمجلد (Gladiator) حتى الموت لامتناع الناس في روما القديمة، ينظر:

– محمد طارق عبد الوهاب: **مرجع سابق**، ص ١١٧.

أما الصنف الثاني فهم المتفرجون وهم الذين يشاركون بالحد الأدنى في السياسة ويمثلون حوالي ٦٠ % ونقصد بالحد الأدنى من المشاركة، التصويت في الإنتخابات، الذي يقع في قاع الهرم من مستويات المشاركة، وفي المقابل يمثل المجال الأكبر من حيث استقطاب و مشاركة المواطنين.

أما الصنف الثالث فيتمثل في اللامبالون: أي غير المكترثين بالسياسة والمشاركة السياسية.

- **العوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي :**

تتحكم في السلوك الانتخابي – باعتباره سلوك سياسي اجتماعي إنساني بشري – عوامل تضبطه وتدخل في تكوينه.

ونظرا لتعدد هذه العوامل وتفرعها، فإنه يمكن التعرض إلى ذكر البعض منها في دراستنا، ليس لكونها الأكثر أهمية أو أنها الوحيدة المتدخلة في تكوين السلوك الانتخابي، وإنما، نفترض أن تكون هذه العوامل الأكثر تحكما في السلوك الانتخابي لهده العينة.

ومن هذه العوامل تلك التي تتعلق أساسا بالسلوكيات الفطرية لدى الفرد، أو المكتسبة من البيئة والمحيط به، بالإضافة إلى معطيات الوضع المعاش أو الموقف الذي يتطلب سلوكا معينا.

وسيتم تقسيم هذه العوامل في هذه دراسة وتفصيلها على النحو التالي:

١– العوامل المتعلقة بالوعي الانتخابي.

٢– العوامل البيئية (الاجتماعية).

وفي الواقع يمكن تفسير السلوك الانتخابي من خلال العديد من العوامل الأخرى مثل الحاجات البيولوجية والنفسية الموجودة لدى الناخب، لأن وجودها يخلق حركة ونشاطا، ولأن قدرة الفرد على التكيف مع الأوضاع المتغيرة باستمرار ، ما هي إلا نتيجة لقدراته الكامنة، والتي تسمح له بالاختراع والتطور بحثا عن إشباع لحاجاته، كما أن للأفكار والمعلومات والقناعات الموجودة لديه والتي يتم

اكتسابها عن طريق التعلم والتجربة، لها دور مهم في تحديد السلوك الانتخابي، بالإضافة إلى تأثير القيم في ذلك على أساس أنها تدخل في بناء السلوك التفضيلي للأفراد، وبنفس القدر يأتي تأثير الاتجاهات بحكم أنها تمثل استعدادات خضعت عن طريق التجارب والخبرات الشخصية لعملية تنظيم في توجيه استجابة الفرد لكافة المواقف.

- **الوعي السياسي والسلوك الانتخابي :**

دور التنشئة السياسية في تحديد السلوك السياسي :

يعرف "هربرى هايمان H.Hyman" التنشئة السياسية (Political Socialization) بأنها تلك العملية التي تعني مجموعة الأنماط الاجتماعية التي يتعلمها الفرد من مؤسسات المجتمع وتساعده على التعايش مع المجتمع. (٤٨)

وبذلك فهي عملية تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم أو تدعيمه ولذلك يبدو جليا فيها الخلط والتداخل بين التنشئة السياسية والتربية السياسية(*)

وفي المقابل تشير تعاريف أخرى إلى أن التنشئة السياسية هي عملية تهدف إلى محاولة التغيير، أو خلق الظروف الملائمة لذلك، ويؤكد أصحاب هذا المنظور على أن الفرد يكتسب من خلالها الاتجاهات والمشاعر تجاه النظام السياسي، وتتضمن: **المعرفة** (ماذا يعرف الفرد عن النظام السياسي ؟)

---

(٤٨) سمير خطاب: **التنشئة السياسية والقيم**،ط١، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠٠٤، ص ٣٨.

(*)– يبدو واضحا مما تقدم التداخل و الخلط الحاصل بين التنشئة السياسية والتربية السياسية، إلا أن الأخيرة تعني عملية النقل المقصودة للمعلومات والقيم اللازمة للمشاركة في العملية السياسية، وهي أخص من الأولى، وهي أقرب ما تكون للتربية الوطنية التي تعنى بتلقين مجموعة المعلومات التي تستهدف إيقاظ المشاعر الوطنية وإنماء الرابطة بين الوطن والمواطن، ووفقا لذلك التربية السياسية تختص بتقديم خبرات لفئات محددة و في إطار مؤسسات محددة، و بالتالي هي حالة أخص من التنشئة السياسية لأن تلك الأخيرة تشمل كافة فئات المجتمع عبر كافة المؤسسات (الرسمية وغير الرسمية)، ينظر:

– سمير خطاب: **المرجع نفسه**، ص ص ٣٨– ٤٠ .

و**المشاعر** (ما هو مدى التزام الفرد وولائه للوطن؟)، و**الكفاءة السياسية** (ما هو الدور الذي يجب أن يقوم به الفرد في النظام السياسي ؟). [٤٩]

وعليه فإن الدور الذي تلعبه التنشئة السياسية في جوهرها العام تهدف إلى تنمية الوعي لدى الفرد من خلال المعلومات والخبرات والقيم التي تنقل وتلقن وتكتسب من طرف المواطن، والتي تسمح له بالإدراك الجيد والاستيعاب الواعي لمختلف الأوضاع المحيطة به.

وعليه يتضح أن التنشئة السياسية هي محدد أساسي لمشاركة المواطن سياسيا من عدمها وايجابية هذه المشاركة داخل المجتمع، على أساس أن مكتسبات المواطن منها هي التي توجه وتقود تصرفاته وردود أفعاله في الحقل السياسي، فيما يتصل بالمشاركة السياسية عامة والمشاركة الانتخابية بشكل خاص، لأن الأولى هي التي تعد المواطن وتؤهله لأن يشارك في العمل السياسي بالصورة والنمط والدرجة التي تتسق مع طبيعة عملية التنشئة السياسية التي اكتسبها هذا المواطن ، وهي بهذا المعنى تعد أحد المحددات الرئيسية لنمط السلوك الانتخابي، وهي المسؤولة عن تلك الأنشطة الإرادية التي يشارك بمقتضاها المواطن في انتخاب واختبار الحكام وصانعي القرار السياسي و المسؤولين في أي مجتمع من المجتمعات، ثم في صياغة طبيعة ونوع الظروف التي يود أفراد المجتمع العيش فيها، ورسم السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر، أي إشراك المواطن العاقل البالغ في مختلف مستويات النظام السياسي. [٥٠]

ويشير "لوسيان باي Lucian Pye" إلى أن هناك ثلاث مراحل أساسية لعملية التنشئة السياسية وهي:[٥١]

١. مرحلة يتحدد وفقا لها انتماء الطفل لثقافة وتاريخ وقيم ونظام معين .

([٤٩]) سمير خطاب: **مرجع سابق ،** ص ٤٠ .

([٥٠]) سعد إبراهيم جمعة: الشباب والمشاركة السياسية، **مرجع سابق** ص ص ٢٥- ٢٦.

([٥١]) محمود حسن إسماعيل: **مرجع سابق ،** ص ٣١.

Doi: 10.12816/0052863

٢. مرحلة يفهم فيها هويته ، ويزداد إدراكه للعالم السياسي والأحداث السياسية .
٣. مرحلة يشارك فيها الفرد مشاركة فعلية في الحياة السياسة، من خلال عمليات التصويت وانتماءاته السياسية وتوليه المناصب السياسية.

فالتنشئة السياسية تعنى وتهتم في المقابل بمشاركة المواطن سياسيا، ومن ذلك ممارسة حقه الانتخابي إذ أن ممارسة هذا الحق تستلزم قدرا من النضج والوعي السياسي، الذي توفره التنشئة السياسية من خلال إكساب المواطن مجموعة من المعلومات والمفاهيم والقيم والاتجاهات والقناعات، وما يرتبط بها من عادات وسلوك وممارسات تنمي وعيه السياسي، وتساعده على فهم العالم السياسي الذي يعيش فيه وأن يؤدي دوره فيه فيما بعد بوعي، كفاءة ، ومسؤولية. (٥٢)

ولهذا فالسلوك الانتخابي للمواطن يتحدد بقدر كبير بما اكتسبه من اتجاهات وقيم ومعلومات سياسية في مرحلة الطفولة، إذ كشفت دراسات في السلوك الانتخابي درجة التأثير البالغ الذي تمارسه الأسرة كإحدى مؤسسات التنشئة على أفرادها في سلوكهم الانتخابي، حيث لوحظ وجود ارتباط وثيق بين سلوكيات الأفراد الانتخابية وكذا سلوكيات أبائهم الانتخابية، ولذا اتجه دارسوا السلوك الانتخابي إلى التنبؤ بهذا السلوك انطلاقا من معرفة توجهات الآباء وكيفية أدائهم لواجبهم الانتخابي، كما أوضحت هذه الدراسات أن الصلة بين التصويت وبين الأسرة ليست علاقة تلقائية تفرضها عضوية الفرد فيها، وإنما هي نتيجة لرؤية مشتركة تفرزها المشكلات القائمة. (٥٣)

إن هذه المؤسسات الرسمية وغيرها هي التي ترسخ تنشئة سياسية قادرة على إعطاء شرعية للنظام السياسي، كما بإمكانها التشكيك في تلك الشرعية وبالتالي

---

(٥٢) عبد الباري محمود داود: **التنشئة السياسية للطفل**. ط١، دار الأفاق العربية، القاهرة ،١٩٩٩، ص ص ٢٥– ٢٦.

(٥٣) هيلدي ت هيملوايت: التنشئة السياسية، **مرجع سابق** ، ص ص ٣٥–٤١.

رفض النظام وعلى ظروف هذا الرفض يتوقف بقاء أو تغير النظام السياسي[٥٤]، والأمر نفسه فيما يتعلق بالنظام الانتخابي كجزء من النظام السياسي.

دور الثقافة السياسية في تحديد السلوك السياسي :

في البداية يجب الإشارة إلى التداخل الموجود بين التنشئة السياسية والثقافة السياسية، إلى درجة صعوبة الفصل بينهما، ولذلك تجد أن دراسة أحدهما تستلزم بالضرورة وجود الآخر، وما الفصل إلا حاجة منهجية تهدف إلى تحليل كلا المفهومين ودراسة تأثيرهما.

ويرى "ألموند" أن الثقافة السياسية هي عبارة عن توزيع معين للاتجاهات والقيم والأحاسيس والمعلومات والمهارات السياسية[٥٥]، وبهذا ترتبط الثقافة السياسية عند "ألموند" كما يظهر مما سبق بشدة مفهوم النسق السياسي، ويرى بأنها ليست نظرية، بل هي مجموعة من المتغيرات التي يمكن استخدامها في بناء النظريات، فهي مفهوم مكون من نسق من المعتقدات الامبريقية والرموز العاطفية (التعبيرية) والقيم التي تعرف الموقف الذي يحدث فيه الفعل السياسي، وهي تهتم بالتوجهات السيكولوجية نحو الموضوعات الاجتماعية والنسق السياسي المدمج في مدركات وتقييمات المواطنين، وتتضمن الشعور بالوحدة الوطنية، والاتجاهات التي يعتنقها الشخص تجاه نفسه كمواطن في الدولة والتوقعات نحو أداء الحكومة والمعارف المتصلة بعمليات اتخاذ القرارات السياسية.[٥٦]

([٥٤]) عبد الهادي الجوهري: **دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي**، ط٨،: المكتبة الجامعية، الإسكندرية ، ٢٠٠١ ص ٢٩٠.

([٥٥]) جبرائيال ألموند و بنجام بويل و روبرت مندت: **السياسة المقارنة إطار نظري**، ط١،(ترجمة: محمد زاهي بشير المغربي) ،منشورات جامعة قاريونس، ليبيا ، ١٩٩٦، ص ١٠٣.

([٥٦]) أحمد سليمان أبو زيد: **علم الاجتماع السياسي: الأسس والقضايا من منظور نقدي**،: دار المعرفية الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ١٦٦– ١٦٧.

Doi: 10.12816/0052863

فالثقافة السياسية هي مجموعة الاتجاهات والمعارف السياسية التي تشكلها التنشئة السياسية وتتناقلها من جيل لآخر بالإضافة إلى المعلومات السياسية المتاحة عن النظام السياسي والمؤسسات السياسية والدولة، ومجريات الأحداث السياسية.

ويمكن توضيح دور الثقافة السياسية في تحديد السلوك السياسي حيث أن احتمالات الديمقرطية تزداد في البلدان التي تكون فيها الثقافة السياسية مؤيدة للديمقراطية، فبالنسبة لمنظري التحديث تمثل الثقافة السياسية متغيرا تفسيريا مركزيا لعمليات الدمقرطة فقد أجريت العديد من الدراسات الميدانية وأبحاث المسموح التي كشفت عن وجود ارتباطات إحصائية قوية بين مستوى التعليم وبين الالتزام بقيم الديمقراطية ،المشاركة ،التسامح ،والاعتدال، ويشكك منظروا المدخل البنيوي فيما إذا كانت هذه الارتباطات تفسر الدمقرطة على الإطلاق، ويجادلون أنه من المحتمل أن تكون الثقافة السياسية الديمقراطية(*)نتاجا لعملية الديمقراطية وليست سببا لها. (٥٧)

ومهما يكن فإن تعميق الخيار الديمقراطي في الواقع المجتمعي بحاجة إلى ثقافة ديمقراطية تؤكد على القيم الكبرى الحاضنة والحاملة للديمقراطية، وإلى قيم ثقافية تحترم الأخر بكل تجلياته وعناوينه وتسعى إلى تأكيد قيم التنوع والاختلاف

(*)– لقد زاد الإهتمام بمصطلح الثقافة السياسية في أدبيات السياسة الحديثة ليركز على قيم وعادات وتوجهات أفراد المجتمع ومدى تأثيرها في سلوك الأفراد بشكل عام وإنعكاسها على الحياة السياسية والواقع السياسي لأي مجتمع، ولم يعد بمقدور علماء السياسة تجاهل تأثير البيئة النفسية والثقافية التي يتميز بها أفراد مجتمع ما على سلوكهم السياسي. للمزيد من المعلومات ينظر:

–مازن غرايبه: نمط الثقافة السياسية السائدة لدى طلبة جامعة اليرموك دراسة ميدانية، **مجلة أبحاث اليرموك"سلسلة العلوم الإنسانية والإجتماعية"**، المجلد:١٠، العدد:٠١، الأردن، ١٩٩٤، ص ١٥٢.

(٥٧) محمد زاهي بشير المغربي: **بحوث في ثقافة الديمقراطية والنظام العربي**، ط١، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، ليبيا ، ٢٠٠٥، ص ٦٦.

والتعددية وحقوق الإنسان، فبوابة تعميق الخيار الديمقراطي هي تجذير الثقافة الديمقراطية [٥٨].

يتضح مما سلف مكانة الثقافة السياسية في عملية التحول الديمقراطي وأهميتها لدى دراسة الظواهر السياسية فقد أشار "روج C . Roig" إلى أن دراسة الظواهر السياسية تكون ضرورية عند اعتبارها كظواهر وأفعال ثقافية، أي ناتجة عن ثقافة معينة، وبهذا المنطق تكون الثقافة السياسية هدفا من أهداف التنشئة السياسية، ومحددا للسلوك السياسي للمواطن. [٥٩]

وعند الحديث عن المشاركة الانتخابية فإنه لن يتم الخروج عن مفهوم الثقافة السياسية ودورها في تحديد السلوك الانتخابي، لأن الانتخابات عملية مهمة في الدولة الديمقراطية، فهي تمثل التعبير الرمزي الأهم عن ديمقراطية المجتمع وعن مدى نضج ثقافته السياسية، فتدني المعرفة السياسية لدى المواطنين يشكل عائقا أمام عمليتي المشاركة، والتنمية السياسية، فالعزوف السياسي مثلا هو نتيجة مجموعة من الاتجاهات والقيم والمعتقدات السياسية السلبية التي تم توارثها من جيل إلى جيل. [٦٠]

لذلك فإن السلوك الانتخابي يتغير ويتبدل وفقا لطبيعة الثقافة السياسية السائدة (المتناقلة)، ففي ظل الثقافة السياسية الهامشية (الانعزالية)، التي تشيع عادة في الجماعات القبلية وفي المناطق المنعزلة، أين يفقد المواطن أدنى المعلومات عن النظام السياسي وطريقة سيره، ينتشر سلوك الامتناع اللاعقلاني الناتج عن غياب

([٥٨]) محمد محفوظ: الإسلام ورهانات الديمقراطية، **مرجع سابق**، ص ٢٠٠.

([٥٩]) علي أعراب: « التنشئة الاجتماعية والسياسية وعلاقتها بالسلوك السياسي والمشاركة السياسية للطالب الجامعي، دراسة عينة من طلبة جامعة بومرداس»، **رسالة ماجيستير في علم الاجتماع**. جامعة الجزائر، ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣، ص ٥١.

([٦٠]) البرعي وآخرون: إصلاح النظام الانتخابي في مصر، **مرجع سابق**، ص ص ١٢٠-١٢١.

Doi: 10.12816/0052863

المعلومات، وقلة الوعي الكافي لدى المواطن، والثقافة السائدة في حد ذاتها تشجع على عدم المشاركة.

أما في كنف الثقافة السياسية الخاضعة (ثقافة الخضوع)، فالسلوك الانتخابي قد يتخذ شكلين إما التصويت اللاعقلاني العشوائي لاعتقاد المواطن بعدم جدوى إمكانيه التأثير في السلطة السياسية، أو التصويت الإكراهي نتيجة خضوع المواطن للنظام السياسي، وللسبب ذاته قد يتخذ شكل الامتناع العقلاني بكل أشكاله، بينما في المجتمعات التي تنتشر فيها الثقافة المشاركة فإنها تؤكد على ضرورة وجود سلوك انتخابي في شكل التصويت العقلاني، الناتج من الإحساس بالفعالية والقدرة على التغير والتأثير في نتائج العملية الانتخابية، كما أن المواطن الناخب هنا من الممكن أن يتخذ سلوك الامتناع العقلاني ولكن على أساس مشاركة لأنه امتناع مبني على وعي وله أهداف من وراءه.

هذا وقد أشار "ألموند وفيربا" إلى نوع آخر من الثقافات الذي بإمكانه أن يتدخل في بناء السلوك الانتخابي، وهو الثقافة الجهوية، والتي تحتمي بمجموعة من الإدراكات والمعارف والانتماءات السياسية المقتصرة على مجال محدود كالقرية أو القبيلة، وينحصر التمثيل الذهني للنظام السياسي والمعارف ككل داخل ذلك المجال الضيق، ويرى العديد من الباحثين أن الثقافة السياسية الوطنية لا يمكنها أن تقوم إلا على أنقاض الثقافة الجهوية بعد أن تتخلص منها، ومازال هذا النوع من الثقافات سائدا في العديد من أنحاء العالم، ويتدخل بقوة في التأثير على أنماط المشاركة السياسية للمواطن وسلوكه الانتخابي، الذي يتحدد بحسب النظرة السائدة تجاه النظام السياسي والسياسة العامة والعملية الانتخابية في الجهة التي ينتمي إليها المواطن[٦١]، ولهذا تنامى دور النخب في نشر ثقافة معينة، تتوافق واتجاهاتها، وتتجاوب وطموحاتها.

([٦١])أمينة رأس العين: **مرجع سابق**، ص ص ٢٧– ٢٨.

وإذا كانت الثقافة الانتخابية التي تعد جزء من الثقافة السياسية، والتي قد تعني في الوهلة الأولى، أنها تتمثل في حمل المواطن لبطاقة الانتخاب، ومشاركته في عملية الاقتراع، إلا أنها تعد أشمل من ذلك لأنها تشمل – في الواقع – الوعي ،المعرفة ،الإدراكات ،والقناعات السياسية، التي تمكن الناخب من الاختبار العقلاني الحر، بعيدا عن أي ترغيب أو ترهيب من أطراف داخل العملية السياسية أو خارجها، أي التحرر الكامل من كافة الضغوط السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية الجهوية –(الهوية والانتماء(*)، والولاءات القبلية والعشائرية وغيرها)– عند إدلاء الناخب بصوته وهذا يعني أن الثقافة الانتخابية لا تكتفي بالقبول بوجود الآخر المختلف فكريا وسياسيا وتنظيميا فحسب، بل تتعداه لتتقبل حق الخصم في الدفاع عن رأيه، والتعبير عن نفسه بحرية إعلامية وفقا للمقولة الفولتيرية "قد أختلف معك في الرأي ولكن مستعد أن أدفع حياتي ثمنا لأن تقول رأيك"، ففي ظل مثل هذه الثقافة يتم تجسيد العلاقة مع الخصوم وإحلال منطق التعايش الديمقراطي، محل منطق الصراع الاستبعادي عند ذلك ستوطن ثقافة

(*)–يقصد بالهوية الانتماء إلى جماعة سياسية محددة والتي تخلق تكاملا داخليا لا غنى عنه لأي نظام سياسي، ويرتبط بالهوية الولاء للدولة والرغبة في التفاني والإخلاص والتضحية في سبيلها، وقد اعتبرها "فيربا" أهم المعتقدات السياسية على الإطلاق ذلك أن شعور كل أو غالبية الأفراد بالولاء للنظام السياسي يساعد في خلع الشرعية عليه، ويضمن صلاحيتهم له بغض النظر عما يتحصلون عليه من منافع، وهذا التأييد من شأنه تمكين النظام من تخطي مختلف الأزمات والمصاعب،وغني عن البيانات أن مشاعر الانتماء إلى الطن أرضا وتاريخا وشعبا أو حضارة هي بمثابة شحنة عاطفية وروحية تدفع المرء إلى العمل الجاد والمشاركة البناءة في سبيل تقدم ورفعة الوطن، وبغير هذا الشعور يصبح الإنسان كائنا سلبيا غير مبال بما يجري حواليه وقد ينزلق في الاتجاه المضاد بأن يتطرف في الفكر والسلوك، وبتالي يمكن القول أن مسألة الهوية تنطوي على معان رمزية وروحية وحضارية جماعية، تمنح الفرد إحساسا بالانتماء إلى كيان أكبر وتخلق لديه الولاء والاعتزاز بهذا الكيان الأكبر، ينظر:

– بلقيس أحمد منصور أبو اصبع: **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن ١٩٧٨ / ١٩٩٠**،ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة ، ١٩٩٩ ص ٢١٨.

الوعي باستحالة إلغاء الآخر، وبالتالي الاعتراف بالمعارضة وهنا ستكون الظروف مناسبة للتحول الديمقراطي والتعددية السياسية. (٦٢)

- **الحملات الانتخابية :**

المقصود بالحملة الانتخابية **(Compagne Electorale)** كافة الأشكال والأنشطة والأساليب المستخدمة من جانب المرشحين، منذ إعلان فتح باب الترشيح وحتى إجراء الإنتخابات، من أجل التأثير في الناخبين وكسب أصواتهم. (٦٣)

فالحملة الانتخابية هي الإطار الذي يتمكن فيه المرشحون من تقديم كل وعودهم واقتراحاتهم وشرح برامجهم من أجل ضمان أكبر عدد من أصوات الناخبين، ولكن يجب أن نعلم أن ضعف إستراتيجية الاتصال لدى القائمين بها، والجهل بكل نظريات التنمية الوطنية قد يؤدي إلى عدم فاعلية هذه العملية، ومن أجل تنظيم حملة انتخابية فعالة يجب التركيز على الصفات والمميزات الشخصية الحسنة للمرشح، والتي تلفت إنتباه الناخبين وتكسب تأييدهم وتعمل على التأثير في الرأي العام وحثه على التصويت لصالحه، كما يجب تثمين وتفعيل وإثارة هذه المرتكزات في الحملة الانتخابية. (٦٤)

إن التأثير المهم للحملة الانتخابية يتمثل في إقامة استعدادات كامنة للناخبين في الحراك السياسي الانتخابي، و بالتالي تلعب الحملات دورًا ثانويا مقارنة بباقي الفواعل والمحددات الأخرى التي تتدخل في اتخاذ القرار الانتخابي، ولكن لا يمكن أن ننفي دورها كفاعل له تأثيره في بناء و اتخاذ هذا القرار وتوجيه السلوك الانتخابي خاصة بالنسبة للفئة التي تجهل المعلومات اللازمة عن المرشحين أو تلك التي لم تحسم قرارها الانتخابي بعد، و تأثر بشكل أكبر في الفئة التي تفتقر

---

(٦٢) البرعي وآخرون: **مرجع سابق**، ص ص ١٢٢– ١٢٣.

(٦٣) حامد عبد الماجد قويسي: **مرجع سابق**، ص ٣٧٧.

(٦٤) بلقيس احمد منصور أبو أصبع: **مرجع سبق ذكره** ، ص. ٢٤٠

لثقافة سياسية تمكنها من استيعاب و التأكد من صحة المعلومات التي تتلقاها أثناء الحملة الانتخابية. [٦٥]

من خلال العرض السابق حول مفهوم الحملة الانتخابية، وإن حاولت تحديدها وتبيان معناها إلا أن كل واحد منها أغفل أحد الجوانب باعتبارها عملية اتصالية تتحد عناصرها في:

المصدر: القائم بالاتصال أو الحملة الانتخابية.

الجمهور المستهدف في الحملة.

أهدافها والغاية منها.

الوسائل التي تعتمدها.

وتتبني الدراسة التعريف التالي والذي حاول الاحاطه بأهم الفواعل التي تدخل في تحديد مفهومها، إذ يرى أن «الحملة الانتخابية هي الأنسقة الاتصالية السياسية المخططة والمنظمة الخاضعة للمتابعة والتقويم يمارسها مرشح أو حزب بصدد حالة انتخابية معينة، وتمتد مدة زمنية معينة ومحددة تسبق موعد الانتخابات المحدد رسميا –(قصير المدى)–، عن طريق الحصول على أكبر عدد من الأصوات باستخدام وسائل الاتصال المختلفة وأساليب استمالة مؤثرة ،تستهدف جمهور الناخبين».[٦٦]

ويتداخل مفهوم الحملة الانتخابية مع العديد من المفاهيم الأخرى وهو ما يتطلب توضيح العلاقة بين بعض منها مثل: الاتصال السياسي، التسويق السياسي، الدعاية السياسية.

([٦٥]) حامد عبد الماجد قويسي: **مرجع سبق ذكره**، ص ٣٧٨.

([٦٦]) زكرياء بن صغير: **الحملات الانتخابية : مفهومها وسائلها و أساليبها.** الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٤ ص ١٥.

Doi: 10.12816/0052863

١ – **الاتصال السياسي** :

فهو عبارة عن مجال شاسع غير محدد، ومتقلب بحسب الاعتبارات والاعتقادات، كانسجام نظري أو تقني ولكنه يخطط السياسة العملية مباشرة، فهو عبارة عن دراسات صعبة متداخلة ومتشابكة.

وهناك العديد من التعاريف والدراسات التي تناولته، وبحثت في هذه الآلية التي يستخدمها المرشحون في حملاتهم الانتخابية، بغية التأثير في المواطنين والوصول إلى إقناعهم بأفكارهم وآراءهم، حتى يتمكن المرشحون من تحقيق أهدافهم التي تبرز في المضمون السياسي، إذ لا توجد سياسة من دون شرعية، فهو ظاهرة جد حديثة تبحث في تنمية التقنيات المهمة للاستثمار السياسي وسبل التواصل السياسي بين مختلف فواعل الحدث السياسي. (٦٧)

كما يضطلع بمهمة تشكيل رؤية معينة حول موضوع معين وقد زادت أهميته في المجتمعات الديمقراطية لدوره في نقل الرسائل السياسية التي يهتم بها الجمهور، ولأنّ ثراء المعلومات السياسية ذات الأهمية التي تطفو كل يوم، يتجاوز القدرة على إعلانها جميعا، ولذى أصبح القيام بالاختيارات أمرا ضرورياً وهو ما يتكفل به السياسيون عادةً، والشيء الواجب توفره للحفاظ على جوهر الديمقراطية هو أنْ يلتزم المشاركون في الحوار السياسي الذي تتناقله وسائل الإعلام بقواعد سلوكية معينة. (٦٨)

ويتضح مما سبق أن الاتصال السياسي له مكانة مهمة سواء في الحملة الانتخابية والدعاية أو في العملية الانتخابية، لأنه يحقق أهداف الحملة بنجاح،

---

(٦٧) لمزيد من الشرح، ينظر:

– السيد عبد الحليم الزيات: **التنمية السياسية : دراسة في علم الاجتماع السياسي الأدوات والآليات.** ج٣، مصر: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢، ص ص ٢٨–٣١.

(٦٨) درويس جرابر وآخرون: **سياسة الأخبار و أخبار سياسية.** (ترجمة:ازين نجاتي)،ط١، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٤، ص ص ١٤– ١٥.

كلما كان سريعاً وصحيحاً صادقاً وواضحاً، وتستخدم فيه مختلف أجهزة الإعلام، وفي هذه الحالة ستنقل صورةً صحيحة وصادقة وواضحة عن مرشح معين، مما يزيد من نسبة مؤيديه إن كانت تتوافق وطموحات الناخبين.

كما ينبغي الإشارة إلى أنه بإمكانه أنْ يكون سبباً في تراجع أحد المرشحين، إذا تداول عنه معلومات غير كافية وغير صحيحة ومشوهة.

الشكل رقم (٦): نموذج الاتصال الانتخابي

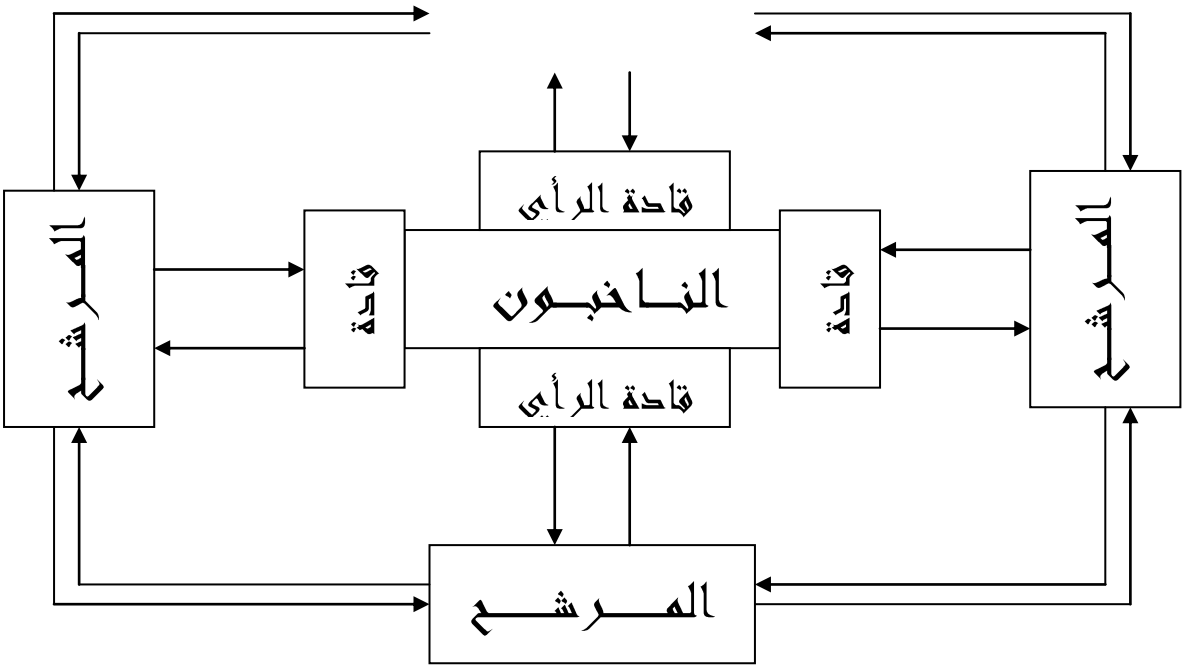

المصدر : زكريا بن صغير: **مرجع سابق**، ص : ٤٧.

وفي هذا الشكل نوضح الآلية التي يتم بها الاتصال الانتخابي وما هي مكوناته ؟

إن هذا الأخير ينشأ من خلال العلاقة الثلاثية التي تربط المرشح وقادة الرأي والناخبين، إذ في الغالب يسعى المرشح إلى كسب تأييد قادة الرأي، والذين

بإمكانهم التأثير في أفراد المجتمع و من ثم الحصول على أكبر عدد من الأصوات، وهذه النظرية تعتمد مبدأ انسياق المواطنين وراء قرارات واختيارات أعيان الرأي، والذين يملكون القدرة على التأثير بحكم أحد مصادر السلطة (القانونية – التقليدية – الكاريزماتية) إحدى هذه الثلاث تكسب الفرد حكما على باقي الأفراد .

ولهذا يعتبر الاتصال السياسي عنصر فاعل في الحملة الانتخابية أولاً ثم في السلوك الانتخابي عامة ، لأن غيابه يعني عدم وجود المعلومات التي تمكن الناخب من التعرف على شخصيات المرشحين و بالتالي لا تكون المفاضلة على أسس صحيحة.

٢ – <u>التسويق السياسي :</u>

يستخدم مصطلح التسويق في العلوم الاقتصادية و قد نقل إلى العلوم السياسية للدلالة على التداخل بأفكار وسلوكات الأفراد السياسية، ذلك أن الظاهرة السياسية معقدة ومتعددة الأبعاد، فهي تتميز بعلاقات أساسية ثابتة، كما تخضع للتطور، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بمجالات النشاط الإنساني الأخرى، لذلك تعددت الآليات المستخدمة فيها والتسويق السياسي واحدا منها.

والذي يعرف على أنه مجموعة من الأنشطة التي تستهدف تعظيم و تنظيم عدد المؤيدين لمرشح سياسي أو لحزب معين أو برنامج أو فكرة معينة بما في ذلك الدعم المادي الجماهيري باستخدام كافة وسائل الاتصال الجماهيري، أو أي وسائل أخرى ضرورية. [٦٩]

ويعتبر التسويق السياسي من أهم العناصر المستعملة في الحملات الانتخابية خاصة في ظل تطور تقنيات الاتصال، فهو نموذج حديث يستعمله المرشحون

([٦٩]) عبد السلام أبو قحف: <u>التسويق السياسي : فن البيع – التفاوض،</u> الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية ،٢٠٠٤ ، ص : ١٣ .

في حملاتهم، هذا النموذج الذي يتولى مهمة نقل مجموعة من الرسائل الموجهة للناخبين .

وجدير بالذكر أن الحملة الانتخابية تتمركز حول الجدل المثار بين العديد من المتغيرات المختلفة، التي تطرح في العرض (الحقل) السياسي نذكر منها ملف المرشح (مكانته العلمية ممارسته السياسية، مكانته الاقتصادية ...) و من خلال دراسة الواقع المعاش يعمل التسويق السياسي على تكييف المعلومات المتاحة بطريقة تجذب الجمهور. (٧٠)

٣ - <u>الدعاية السياسية :</u>

يلجأ القائم بالحملة الانتخابية إلى استعمال الدعاية السياسية، التي تعتبر عملية منظمة تهدف إلى التأثير على الرأي العام، وذلك لأنها تتلاعب بالعواطف بقصد الوصول إلى خلق حالة من حالات التوتر الفكري والشحن العاطفي، الذي لا بد وأنْ يؤدي إلى تسوية التتابع المنطقي، ولأنها عملية إقناع تسعى إلى تحقيق غاية واحدة وهي تغيير الاستجابة في مواقف المواطنين بالنسبة للمشكلة المعينة(٧١)، كما تعد الوسيلة الوحيدة للعمل الإرادي القادر على أن يغير بطريقة جيدة وعلى المدى القصير التمثيلات السياسية للأفراد، كما تعرف الدعاية السياسية وفق عدة اتجاهات على أساس ارتباطها بمفاهيم عدة كالحقيقة والفعالية والقصدية والإعلان. (٧٢)

وتزداد الدعاية السياسية في فترة الحملة الانتخابية إذ يعهد المرشحون إلى تشويش تفكير النّاخب للظفر بصوته في الأخير، فتكثر الوعود الانتخابية الكاذبة

---

(٧٠) Michel Bongrand: **<u>Marketing Political.</u>** France : Presses Universit France. 1er éd, ج 1986, pp 5- 12.

(٧١) رفيق سكري: **<u>مدخل في الرأي العام والإعلام والدعاية</u>**، ، ط١، لجروس للنشر ،طربلس ، ١٩٨٤، ص ص ٤٠-٤١ .

(٧٢) للتوسع أكثر ينظر:

- جان ماري دانكان، **<u>مرجع سابق</u>** ، ص ص ١٩١-١٩٩.

Doi: 10.12816/0052863

والخيالية و اللامنطقية، إذ أصبحت الوعود السمة الأساسية التي تميز الانتخابات وفي بعض الأحيان يحاول بعض المرشحين عقلنة هذه الوعود وعيا منهم بجدوى ما يمكن أنْ يصدقه الناس وما يمكن أنْ يساهموا في تحقيقه في حالة تمكنهم من الحصول على أصوات النّاخبين.

–الظروف الاجتماعية والسلوك الانتخابي

استنادا إلى المبدأ الخلدوني، الإنسان كائن اجتماعي بطبعه نستخلص أن للعامل الاجتماعي دوره الفعال في حياة الإنسان ومن ثمة على صنع قراراته في مختلف المجالات اقتصادية سياسية ثقافية وغيرها، والسلوك الانتخابي لا يمكن أن يكون بمعزل عن الحياة الاجتماعية و تأثيرها.

إن النظام السياسي للدولة، ما هو في الحقيقة إلا وليد علاقات في المجتمع، والراجح أن هذا النظام ينبغي له أن يكون معبرا عن قيم المجتمع وثقافة أعضائه واتجاهاتهم، ومجسدا للدوافع الإجتماعية والقوى المؤثرة فيه، بالشكل الذي يجعل من دراسة المجتمع رافدا أساسيا لعلم السياسة وبالضبط العملية السياسية، لأنه من الصعوبة اتخاذ أي قرار سياسي أو اقتصادي أو إداري أو ثقافي، دون استناد ذلك القرار أولا وأخيرا إلى بحوث اجتماعية، وإلى تحليل متواصل لعلاقات التوازن المجتمعي. (٧٣)

وهذا ما يقودنا لدراسة أثر هذه العوامل على السلوك الإنتخابي.

- الظروف الاجتماعية :

إن الاجتماع الإنساني من الضرورة بمكان، استنادا إلى اعتبار الإنسان مدني بطبعه: أي لا بد له من الإجتماع أي العمران(٧٤).

---

(٧٣) فهمي خليفة الفهداوي: **السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل**، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ،٢٠٠١، ص ٢٠٦.

(٧٤) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون: **مقدمة ابن خلدون**،: دار الكتاب العربي، بيروت ، ٢٠٠٥، ص ص ٤٨–٥٠.

إن الظروف الاجتماعية تعتبر من المحددات الأساسية لسلوكات الأفراد المواطنين في مختلف المجالات (اقتصاديا ،سياسيا ،واجتماعيا ....) ويدخل في الظروف الاجتماعية الجنس، العمر، السن، المستوى العلمي، محل الاقامة ،المعتقدات ،أضف الي ذلك القيم الاجتماعية السائدة العادات ، الطبقات الاجتماعية ،الريف، الحضر. (٧٥)

إن التحليل السياسي المتكامل لا يمكنه أن يغفل الجانب الاجتماعي و تأثيره في الحياة السياسية بشكل مباشر أو غير مباشر، وهذا ما كشفت عنه الدراسات السياسية و الاجتماعية، فلا يمكن دراسة أحدهما دون الأخذ بعين الاعتبار فعالية الآخر.

إن هذا التشابك والتداخل تفرضه الممارسة العملية، إذ أن نخبة من أفراد المجتمع هي التي تصنع السياسة العامة و تسيرها، وهذه السياسة في الواقع تستمد فعاليتها ومكانتها عند تطبيقها على أفراد المجتمع وإلا بقيت أفكار على أوراق، إن هذا الطرح هو أبسط وجه للعلاقة الترابطية بين السياسي والاجتماعي.

وانطلاقا من الفكر الخلدوني " الإنسان ابن بيئته " حيث أن الديمقراطية وحقوق الإنسان اللذان يعتبران أهم قضايا السياسة حاليا، يرتبطان ارتباطا وثيقا بالجانب الإجتماعي وخاصة بقضية العدالة الإجتماعية التي تشكل الشق الإقتصادي الإجتماعي للديمقراطية لما تتضمنه من عدالة في توزيع الثروات وعائدات النمو، لذا فالطبقات المحرومة سياسيا هي كذلك محرومة إجتماعيا وإقتصاديا، ومع اتساع الحرمان واتساع دائرة الفقر يصبح لا معنى للحريات

(٧٥) في دراسة لـ: "بيتر صالب Peter selb" و "رومان لارشت Romain Lachat" حول انتخابات ٢٠٠٣ في سويسرا تقييم السلوك الانتخابي، أشار إلى عدم أهمية عامل المدينة والريف في تحديد السلوك الانتخابي و إنما العوامل الأساسية هي العوامل السوسيوديمغرافية والسوسيواقتصادية مثل (السن ،الدين ، الطبقة الاجتماعية....)

Doi: 10.12816/0052863

الديمقراطية ولحقوق الإنسان، لأن المساواة والعدالة الإجتماعية تعدان شرطين أساسيين لأي نظام ديمقراطي.[٧٦]

أن العملية الانتخابية تأخذ من المجتمع حيزا لها، فكلما كانت المشاركة المجتمعية اكبر زادت شرعيتها ، ومن منطلق آخر نجد أن نظرة المواطنين للانتخابات من حيث (الممارسة ،الطموح ،الاهتمام) تختلف تبعا للظروف الاجتماعية التي يتميز بها كل موطن، ويمكن أن نقدم بعض الظروف التي تتدخل في ذلك مع تحليلها:

١–ظاهرة الأمية :

إن مشكلة الأمية تعتبر من العوامل التي تدخل في تحديد السلوك الانتخابي، فالمجتمعات التي تشيع فيها ظاهرة الأمية، قد تهمل الانتخابات و لا توليها اهتماما نظرا لضعف ثقافتها ومستواها العلمي، فتتسبب هذه الأخيرة في انتشار ظاهرة الاغتراب السياسي التي تؤدي إلى عزوف المواطنين عن المشاركة في الحياة السياسية، كما من الممكن أن تؤدي لمشاركة غير فعالة وغير واعية أي أداء غير عقلاني.

٢– ظاهرة الفقر :

يعتبر عامل الفقر محددا لأداء المواطن الانتخابي،مما يجعله يبدي سلوكا معينا، فالمواطن الفقير قد لا يكترث لمجريات الحقل السياسي عامة والانتخابي على وجه الخصوص نظرا لأن جل إهتمامه منصب حول كسب قوت يومه، كما أنه لا يمكن أن نتجاهل فئة من الفقراء خاصة المثقفة قد تطمح وتتفاءل بالعمليات الانتخابية، التي تعد إحدى الآليات التي تمكنها من التغيير بحثا عن حلول للآفات التي تعاني منها، وفي المقابل قد يعاني أصحاب الطبقات الثرية

(٧٦) ابتسام الكتبي وآخرون: **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**،ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،٢٠٠٤، ص ٧٢.

نفس الخلل على اعتبار أن ثراءهم يلهيهم عن السياسة، أو العكس تماما أي الاهتمام بالسياسة بحثا عن مكاسب أكثر و توسيع أكبر.

٣- البطالة :

يعد مشكل البطالة أحد أهم المواضيع التي تشغل جل أفراد المجتمع نظرا لاستفحالها في المجتمع، في ظل اكتساح الآلة سوق العمل من جهة وعدم التوافق بين النمو الاقتصادي والنمو الديمغرافي من جهة أخرى أضف إلى ذلك العجز الاقتصادي الذي تعاني منه بعض الدول، فقد انتشرت البطالة بحدة في كل فئات المجتمع و تفاقم الوضع إلى أن وصل الخلل إلى الفئات المتعلمة والمثقفة من خرجي الجامعات والمعاهد.

إن الفئة التي تعاني من هذه المشاكل سيكون جل اهتمامها و تفكيرها منصب في إيجاد حلول للخروج من هذا المأزق، وعليه ستكون مشاركتهم في العملية الانتخابية إن تمت، إحدى الآليات الباحثة عن حلول لا أكثر، كما من الممكن أن تعزف عن المشاركة وتستأثر الامتناع نظرا لانشغالها بأمور أخرى.

ولتوضيح دور الظروف الإجتماعية أكثر، نستعرض الظروف الإجتماعية للمجتمع المصري وكيف أثرت في سلوك المواطنين في العمليات الإنتخابية، ولعل الحديث عن المجتمع المصري يستوجب علينا ووفق بيانات مسح الأسر المعيشية لسنة ٢٠١٥ أحدث بيانات متاحة[٧٧]، يمثل الفقراء ما نسبته ٢٧.٨ % في المتوسط من تعداد سكان مصر البالغ ٨٩ مليون نسمة، وفي الوقت نفسه، بلغت معدلات الفقر ٦٠ %في المناطق الريفية في صعيد مصر.[٧٨] وبلغت معدلات البطالة ١٢ %في نهاية السنة المالية ٢٠١٧ مقارنة بما بلغ ١٢.٥ % في السنة المالية ٢٠١٦، في حين بلغت معدلات البطالة بين الشباب ٢٥.٧ .% واستجابة لذلك، تعمل الحكومة في الوق الحالي على تعزيز شبكات الأمان

[٧٧] - أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

[٧٨] - الرقم الحالي لتعداد السكان هو 96 مليون نسمة (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء).

الاجتماعي من خلال توسيع نطاق برامج التحويلات النقدية وزيادة معاشات التضامن الاجتماعي ومخصصات دعم المواد الغذائية، وعلى الرغم من الخطوات الكبيرة التي قطعتها مصر على صعيد التنمية البشرية في مجالات :معدلات وفيات الأطفال، متوسط العمر المتوقع، معدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي ،والإلمام بالقراءة والكتابة، لا تزال هناك تحديات جسام في ظل وجود تفاوتات كبيرة في إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وجودتها،ويتضح هذا بجلاء في إتاحة خدمات رياض الأطفال حيث يبلغ المعدل 59.6%في الوجه البحري بالمقارنة مع 27% في المحافظات النائية، ومن حيث التفاوت في مستويات الدخل، فإن إتاحة خدمات رياض الأطفال تبلغ50% بين الشريحة الخمسية الأكثر ثراء بالمقارنة مع 33.6% بين الشريحة الأقل ثراءا[٧٩].

كما يتجسد البعد الإجتماعي في فشل المؤسسات الإجتماعية، وعجزها عن أداء دورها بفعالية بما في ذلك الأسرة والمدرسة، ومنظومة التكوين والتعليم، وكذلك الجمعيات المهنية والتضامنية التي عرفت اضطراب واختلال في التوازن، نظرا لعمق التحولات التي يعرفها المجتمع وتسارعها، ضف إلى ذلك ظاهرة اتساع فجوة التفاوت بين الشرائح والفئات الإجتماعية المختلفة، وخاصة أن هذا التفاوت يفتقد إلى أسس مشروعة تبرره في ظل غياب نسق قيمي يحظى باتفاق نسبي بين القوى الإجتماعية.[٨٠]

([٧٩]) – البنك الدولي : **وثيقة معلومات المشروع / صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة ،٢١ فبراير ٢٠١٨ ، ص. ٣ .**

([٨٠]) ناجي عبد النور: **النظام السياسي المصري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، دار المعرفة للنشر، القاهره، ٢٠٠٦، ص ص ١٢٣–١٢٤.

عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية:

. وصف الاستبيان

لقد تم تصميم وبناء هذه الاستمارة المتضمنة المتغيرات التالية: التنشئة السياسية ، الثقافة السياسية ،والحملات الانتخابية في السلوك الانتخابي، بالإضافة إلى تأثر السلوك الانتخابي بالظروف الاجتماعية ،إذ وجد أن هذه المتغيرات مهمة وكفيلة للكشف عما يريد التوصل إليه، وهو معرفة أنماط السلوك الانتخابي لأفراد العينة، وتحديد أهم العوامل المتحكمة و المؤثرة فيه.

وسيتم التناول المنهجي في هذه الدراسة بالإجابة أولا على الأسئلة المطروحة حسب المتغيرات وهي:

١. الإنتماء للوطن:

الجدول رقم (١): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مسؤولية الانتخاب وعلاقة الشعور بالانتماء للوطن بالانتخاب

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	درجة الموافقة
٣	إن الانتخاب مسؤولية ولذلك تسعى للانتخاب	٣.٤٢	١.٣٢	%٣٨.٥٩	عالية
٤	إن الشعور بالانتماء للوطن هو الذي يدفعك للانتخاب	٣.٦٨	١.٤٢	%٣٨,٥٨	عالية

يتضح من الجدول رقم (١) أن أفراد عينة الدراسة لا يرون في الأداء الانتخابي مسؤولية كبيرة تستحق الاهتمام، والنتائج الموضحة في الجدول أعلاه ذات دلالة إحصائية تبين مستوى درجة موافقة متوسطة، وإن كانت تقترب من مستوى الموافقة العالية (بمتوسط حسابي قدره ٣.٤٢ ،ومعامل اختلاف نسبته ٣٨.٥٩ %)، وهذا يوحي بأن هناك نسبة جيدة من المبحوثين ترى بأن الانتخاب لا يمكن اعتباره بذلك الحجم من المسؤولية.

كما ترى العينة أن الشعور بالانتماء للوطن لا يمثل دافع أساسي في الانتخاب، استنادا إلى درجة الموافقة المتوسطة التي تستخلص عند قراءة الدلالة الإحصائية

لمعامل الاختلاف بنسبة (٣٨,٥٨%)، ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار نسبة التشتت العالي نوعا ما الذي يوضحه انحراف معياري قدره ١.٤٢، وهذا يعني أن هناك تضارب حول ما إذا كان الشعور بالانتماء للوطن دافع للانتخاب أم لا ؟ إلا أنه وبالرجوع إلى الدلالة الإحصائية للمتوسط الحسابي المسجل (٣.٦٨) وهي بمستوى درجة موافقة عالية، نجد أن هناك نسبة كبيرة ترى في الشعور بالانتماء دافعا الانتخاب.

١.التنشئة السياسية والثقافة السياسية:

الجدول رقم (٢): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات التنشئة السياسية والثقافة السياسيۃ

الرقم	العبـارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	درجة الموافقة
١	إن الانتماء الحالي للوالدين يدفعك إلى الانتخاب	٢.٢٤	١.٢٦	% ٥٦.٢٥	متوسطة
٢	يتحكم عامل الانتماء للعائلة للمرشح في سلوكك التصويتي	٢.٣٦	١.٦٠	%٦٧.٧٩	ضعيفة
٣	إن تنظيم التجمعات يدفعك للمشاركة الانتخابية أو المقاطعة	٢.١٦	١.٢٥	%٥٧.٨٧	متوسطة
٤	تمتنع عن التصويت لعدم رضاك عن أداء النظام السياسي	٣.٢٢	١.٨٦	%٥٧.٧٦	متوسطة
٥	إن الانتخابات فرصة للتغيير تسعى لاستغلالها بالتصويت	٣.٢٨	١.٥٦	%٤٧.٥٦	متوسطة
٦	أي من المؤسسات التالية ترى بأنها تساهم في تشكيل سلوكك (أداءك) الانتخابي: أ/ المدرسة من خلال ما تلقيته في المواضيع السياسية ب/ الأسرة وتأثير الانتماء السياسي للأسرة ج/ المجتمع من خلال تأثير العلاقات الاجتماعية د/ الأحزاب السياسية من خلال منشوراتها وتقاريرها وبرامجها الانتخابية هـ/ دور العباده من خلال الدور الذي تلعبه في عملية التنشئة و/ المجتمع المدني من خلال مؤسساته:الجمعيات النوادي	٤.٧٢	١.٠٦	%٢٢.٤٥	عالية

يتضح من هذا الجدول أن **انتماء الوالدين** إلى حزب معين لا يؤثر في سلوك الأبناء الانتخابي – حسب عينة الدراسة – إذ أبدت درجة موافقة **متوسطة** حول العبارة التي ترى بأن الانتماء الحالي للوالدين هو أحد الدوافع للانتخاب، كما يرى أفراد العينة أن **عامل الانتماء العائلي** للمرشح لا يتحكم في سلوكهم التصويتي، وهذا يعني أن النزعة العائلية لا تتدخل ولا تؤثر في تشكيل السلوك الانتخابي وهذا ما تظهره المعالجة الإحصائية لهذا السؤال، بمتوسط حسابي قدره ٢.٣٦ ومعامل اختلاف **٦٧.٧٩% أي درجة موافقة ضعيفة.**

أما عن تنظيم التجمعات فإن عينة الدراسة نفت بأن يكون له تأثير كبير وواضح على سلوكهم الانتخابي **مشاركة أو مقاطعة،** فكانت درجة الموافقة على هذا السؤال متوسطة **(**بمتوسط حسابي قدره **٢.١٦** ومعامل اختلاف نسبته **٥٧.٨٧%)،** وبنفس درجة الموافقة تقريبا **(**بمتوسط حسابي قدره **٣.٢٢،** ومعامل اختلاف نسبته **٥٧.٧٦%)** كانت الإجابة عما إذا كان عدم الرضا عن **أداء النظام السياسي** يؤدي إلى الامتناع عن التصويت، إلا أن درجة التشتت عالية يبينها الانحراف المعياري المسجل ١.٨٦ وهذا يعني أن أداء النظام السياسي ليس بالعامل الأساسي في تحديد نمط السلوك الانتخابي، وبمتوسط حسابي قدره **٣.٢٨،** أي ذو دلالة إحصائية بموافقة متوسطة، كما تظهر كذلك من خلال معامل الاختلاف **٤٧.٥٦%، أجاب أفراد العينة على العبارة التي ترى** أن الانتخابات فرصة للتغيير يسعى الناخب إلى استغلالها بالتصويت، أي أن الانتخابات ليست بالآلية المهمة والفعالة في عملية التغيير لدى أفراد العينة.

ويتفق أفراد عينة الدراسة بدرجة موافقة عالية (بمتوسط حسابي يقدر بـ ٤.٧٢ ومعامل اختلاف **٢٢.٤٥%،** وهما ذو دلالة إحصائية عالية بالموافقة**)** حول **وجود مؤسسة** أو أكثر تقوم بعملية التنشئة السياسية، بالرغم من اختلافهم في تحديد وضبط هذه المؤسسات وترتيبها، حسب فعاليتها وتأثيرها في تنشئتهم سياسيا، وقد تحصلنا على النتائج التالية:

لقد أجاب ١٤.٨٢% من مجموع أفراد العينة أن المدرسة هي المؤسسة التي تساهم في تشكيل سلوكهم الانتخابي، و١٥.٥٢% ترى بأن الأسرة كإحدى أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية عامة والتنشئة السياسية خاصة، هي التي تتدخل في بناء السلوك الانتخابي، وذهبت النسبة الأغلب من العينة ٣٢.٥٥% إلى اعتبار المجتمع من خلال العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين أفراده هو المؤسسة التي تشكل أنماط السلوك الانتخابي.

وبنسبة بلغت ١٨.١٠% يرى أفراد العينة أن للأحزاب السياسية دورا في عملية التنشئة السياسية وتفعيل المشاركة السياسية، وهي بذلك تعد إحدى المؤسسات التي تتدخل في بناء السلوك الانتخابي، وبنسبه ضعيفة يرى البعض الآخر أن لدور العباده ومؤسسات المجتمع المدني دور في تشكيل السلوك الانتخابي، فبنسبة ١٠.٩٦% من أفراد عينة الدراسة ترى أن دور العباده مؤسسة فاعلة وذات تأثير على سلوكهم الانتخابي، في حين أن ٨.٠٥% ترى مؤسسات المجتمع المدني من جمعيات و نوادي ومنظمات إلى غير ذلك هي مؤسسات لها بعد سياسي يمكنها من التأثير على السلوك الانتخابي.

مما سبق عرضه يمكن القول أن أفراد عينة الدراسة تخضع لتنشئة سياسية من طرف المؤسسات التالية التي تعمل على بناء وتشكيل سلوك انتخابي معين، نستعرضها حسب درجة فعاليتها وفقا لإجابات أفراد عينة الدراسة: المجتمع، الأحزاب السياسية، الأسرة، المدرسة، ودر العباده، ثم باقي مؤسسات المجتمع المدني.

٣. الحملة الإنتخابية:

ا

لجدول رقم (٣): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الحملات الانتخابية:

الرقم	العبـارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	درجة الموافقة
٧	تختار مرشحك في الانتخابات على أساس: أ/ مكانة المرشح الاجتماعية ب/ وضعه الاقتصادي "الحالة المادية" ج/ برنامجه الانتخابي د/ تاريخه وأقدميته في العمل السياسي هـ/ كونه الاختيار المفضل لوالديك	٤.٧٣	١.٠٧	%٢٢.٦٢	عالية
٨	بأن التجمعات واللقاءات التي نشطها المرشحين قبيل الانتخابات دفعتك إلى التصويت	٢.٠٥	١.٣٠	%٦٣.٤١	متوسطة
٩	إن ولاءك الحزبي هو الذي يدفعك للتصويت	٢.١٨	١.٣٤	%٦١.٤٦	متوسطة
١٠	إن الوعود والإغراءات التي قدمها المرشحين دفعتك للتصويت	١.٨٦	١.٣٧	%٧٣.٦٥	ضعيفة
١١	عدم قناعتك بأفكار المرشحين دفعك إلى عدم التصويت	٣.٥٤	١.٥٣	%٤٣.٢٢	متوسطة
١٢	البرامج الانتخابية لا تتوافق وطموحاتك جعلتك تمتنع عن التصويت	٣.١٨	١.٥٧	%٤٩.٣٧	متوسطة

يوضح الجدول السابق دور وتأثير الحملة الانتخابية على أفراد عينة الدراسة، ولذا حاولت العبارات المشكلة قدر المستطاع أن تغطي أهم الجوانب المتعلقة بالحملة الانتخابية اختصرنها في (٦) أسئلة إذ يظهر جليا خلال المعالجة الإحصائية الوصفية أن أفراد عينة الدراسة تتفق على وجود عامل معين تختار على أساسه المرشح المفضل، إذ يلاحظ أنهم أبدوا موافقتهم بدرجة عالية على هذا السؤال وذلك بمتوسط حسابي قدره (٤.٧٣) وبانحراف معياري (١.٠٧) هذا ما يدل على تقارب آراء أفراد العينة حول هذا السؤال، ويؤكد هذا قيمة معامل الاختلاف (٢٢.٦٢ %)، بمعنى – إجمالا – وجود تجانس في آراء عينة الدراسة حول هذا السؤال، حيث ترى أغلبية أفرادها أن **أساس اختيار المرشح** في الانتخابات هو البرنامج الانتخابي الذي يتقدم به، إذ ذهب (٥٧.٢٥ %) من العينة إلى اعتبار هذا الأخير هو النقطة الحاسمة التي لابد الانطلاق منها، وفي

المرتبة الثانية، وبناء على إجابات العينة فهو تاريخ المرشح و أقدميته في العمل السياسي، حيث يعتبر (٢٧.٨%) منها أن الاختيار إنما يستند إلى مرجعية تاريخية عملية ممارستية تكشف عن ماضي المرشح الذي يعد جزء من تكوينه في المستقبل أي التعرف على قدرات وخبرات المرشح للعمل السياسي الإداري التنظيمي.

ويتجه (٦.٢ %) من أفراد العينة إلى التركيز على الوضعية الاقتصادية والحالة المادية لكل مرشح في عملية المفاضلة بينهم، أما المكانة الاجتماعية للمرشح فيرى (٤.٥٣ %) منهم بأنها جانب يجب أخذه بعين الاعتبار عند الاختيار، ويذهب (٤.٢٢ %) من المبحوثين إلى أن اختيار المرشح يستند إلى كونه الاختيار المفضل للوالدين، وعليه نرتب أولويات الاختيار فيما يلي: البرنامج الانتخابي للمرشح، تاريخه وأقدميته في العمل السياسي ، وضعيته الاقتصادية وحالته المادية، مكانته الاجتماعية، وكونه الاختيار المفضل للوالدين.

كذلك يرى أفراد العينة أن **التجمعات واللقاءات الجماهيرية** التي ينظمها وينشطها المرشحين قبيل العملية الانتخابية ليست بالدافع القوي والرئيسي الذي يدفعهم للإدلاء بأصواتهم، إذ يلاحظ تسجيل درجة موافقة متوسطة على هذا السؤال، تبرز من خلال متوسط حسابي قدره (٢.٠٥)، و معامل اختلاف نسبته (٦٣.٤١%) تؤكد على أن اللقاءات والتجمعات التي تشهدها الحملة الانتخابية ذو تأثير محدود كذلك على أفراد العينة.

وتنفي نفس العينة بأن يكون **للولاء الحزبي** الأهمية البالغة في دفعها للتصويت، إذ أبدت موافقة متوسطة على هذه الفقرة، بمتوسط حسابي قدره (٢.١٨)، ومعامل اختلاف قدره (٦١.٤٦%)، وهذا يعني أن أفراد العينة لا تهتم بشكل كبير للولاءات الحزبية، إذ أصبحت ذا تأثير هامشي ومحدود، وهذا يشير وينبأ بتفشي ظاهرة الترهل الحزبي بين أوساط الشباب.

ولقد تأكد بدرجة موافقة ضعيفة جدا بأن **الوعود و الإغراءات** التي يقدمها المرشحون لا تشكل أي حافز يدفع أفراد العينة إلى التصويت، وهذا يعني تقهقر ثقة المواطن بالمرشحين والنتائج المتحصل عليها توضح ذلك بمتوسط حسابي قدره (١.٨٦) ومعامل اختلاف نسبته (٧٣.٦٥%).

ويوافق أفراد العينة إلى حد ما أن عدم **الاقتناع بأفكار المرشحين** يدفعهم إلى الامتناع عن التصويت، ويتضح ذلك من خلال المعالجة الإحصائية التي تكشف عن درجة موافقة متوسطة لدى العينة، إذ يلاحظ أن المتوسط الحسابي ذو دلالة إحصائية عالية بالموافقة ويقدر بـ (٣.٥٤) وبمعامل اختلاف متوسط الموافقة قدره (٤٣.٢٢%) وهذا يعني أن اقتناع الناخب بأفكار مرشح ما أمر ضروري لتفعيل المشاركة الانتخابية، وقد جاءت الموافقة متوسطة دليل على أن هناك إصرار على إيجاد سبل تشجع على المشاركة الانتخابية عامة والأداء التصويتي خاصة، بالبحث عن محفزات تدفعهم إليه في الوقت الذي تلهيهم وتنسيهم في مثبطات أخرى .

أما عن **البرامج الانتخابية** فإن عدم توافقها وطموحات أفراد العينة سيؤدي إلى الامتناع عن التصويت، ومن دون شك على اعتبار أنها تعد أحد أهم الأسس التي تدخل في عملية المفاضلة بين المرشحين، إلا أن درجة الموافقة كانت متوسطة، أي ذات دلالة إحصائية متوسطة (بمتوسط حسابي قدره ٣.١٨، وانحراف معياري ١.٥٧ ومعامل اختلاف نسبته ٤٩.٣٧%)، على أساس وجود متغيرات وأسس أخرى تدخل في عملية المفاضلة بين المرشحين، في حين تعتبر البرامج الانتخابية من المتغيرات والفواعل المهمة التي تدخل في بناء السلوك الانتخابي لأفراد العينة.

٤. العوامل الإجتماعية والحضارية:

الجدول رقم (٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات العوامل الاجتماعية:

الرقم	العبـــارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	درجة الموافقة
١٣	يحدد المستوى الاجتماعي للناخب درجة دافعيته نحو الاستحقاقات الانتخابية	٢.٥٣	١.٣٦	%٥٣.٧٥	متوسطة
١٤	تصوت في الانتخابات بحثا عن حلول للآفات و الأزمات الاجتماعية	٣.٨٤	١.٥٩	%٤١.٤٠	متوسطة
١٥	تعتقد بأن التفكك الأسري يدفع إلى اللامبالاة السياسية و بالتالي عدم التصويت	٢.٤٩	١.٥٩	%٦٣.٨٥	متوسطة
١٦	الاحتكاك بأفراد المجتمع يدفعك إلى التصويت	٢.٧٩	١.٤٠	%٥٠.١٧	متوسطة

تشير الكثير من الدراسات المتعلقة بالسلوك السياسي عامة والسلوك الانتخابي خاصة إلى أن العامل الاجتماعي يشكل فواعل هامة في تشكيل وبناء والتأثير على السلوك الانتخابي للمواطن، لذلك تقترح في هذه الدراسة الوقوف عند تأثير هذا العامل من خلال الفقرات التالية من الاستمارة والموضحة في الجدول رقم (٤).

فقد رأى أفراد العينة أن **المستوى الاجتماعي** يعتبر أحد العوامل التي تدخل في تشكيل السلوك الانتخابي، من خلال درجة الموافقة المتوسطة التي تظهر من النتائج الإحصائية، وعدم الإجماع على فعالية هذا العامل يعني أنه يؤثر في بعض أفراد العينة، أو يؤثر في جميعهم ولكن بدرجة متوسطة.

عن علاقة التصويت بالبحث عن **حلول لآفات وأزمات اجتماعية**، فإنه ومن خلال القراءة الإحصائية المتوسط الحسابي المسجل (٣.٨٤) أي بدرجة موافقة مرتفعة، وهذا يعني أن الغالبية العظمي من أفراد العينة يجمعون على أن أحد أهم الأسباب التي تدفعهم إلى التصويت هو البحث عن حلول حقيقية لا هلامية ظرفية للمشاكل والآفات والأزمات الاجتماعية الراهنة، إلا أنه وبالرجوع إلى الدلالة الإحصائية لمعامل الاختلاف المسجل (٤١.٤٠ %) أي بمستوى درجة موافقة متوسطة، إلا أنها قريبة من درجة الموافقة العالية، وهذا نتيجة التشتت العالي نوعا ما حول المتوسط الحسابي بانحراف معياري (١.٥٩)، وهذا يعني أن هناك إجماع جزئي حول العلاقة الطردية بين التصويت ،الآفات ،والأزمات الاجتماعية.

ولقد أجاب أفراد العينة وبمستوى درجة موافقة متوسطة بمتوسط حسابي قدره (٢.٤٩) ومعامل اختلاف نسبته (٦٣.٨٥%) بأن **التفكك الأسري** يدفع إلى اللامبالاة السياسية، وبالتالي إلى عدم التصويت.

أما عن دور **الاحتكاك الاجتماعي** في تشكيل السلوك الانتخابي، فالنتائج المسجلة توحي بأن هناك اتفاق متوسط، من خلال مستوى درجة الموافقة المتوسطة التي تظهر في الجدول رقم (٤) بمتوسط حسابي قدره (٢.٧٩) ومعامل اختلاف نسبته (٥٠.١٧%)على تأثيره في أفراد العينة بدفعهم إلى التصويت.

نتائج الفروق بين أفراد العينة:

لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة، نستخدم معامل مربع كاي ($ك^2$)، للكشف عن ذلك، وفي الجداول التالية نعرض القيمة المحسوبة والمجدولة ودلالتها لفروق أفراد العينة على متغيرات الدراسة وهي تعزى لعوامل (الجنس، محل الاقامة، الانتماء الحزبي)

١. عرض قيم ($ك^2$) لأفراد العينة طبقا لعامل النوع (ذكور –إناث)

الجدول رقم (٥): قيم ($ك^2$) لأفراد العينة تبعا لعامل النوع

ذكور	إناث	$ك^2$ المحسوبة	$ك^2$ الجدولية	مستوى الدلالة
٢٠٠	٣٠٠	٢٠.٩٥	٧.٨٨	دال عند مستوى الدلالة ٠.٠٠٥

تؤكد هذه النتائج أن هناك فروق كبيرة بين فئتي الذكور والإناث[٨١] على متغيرات الاستبيان وهذا يعود إلى العديد من الأسباب:

([٨١])–في دراسة لـ: أمين مهنا تحت عنوان الإتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين دراسة ميدانية، إستنتج وجود تفاوت بين إهتمامات الذكور و الإناث في ممارسة العمل السياسي والمشاركة السياسية .للمزيد من المعلومات ينظر:

– أمين مهنا المشاقبة: « الإتجاهات السياسية لدى الطلبة الجامعيين دراسة ميدانية»، **مجلة أبحاث اليرموك"سلسلة العلوم الإنسانية والإجتماعية"**، المجلد:٠٩، العدد:٠١، الأردن، ١٩٩٣، ص ص ٨٧-١٠٨.

إن عامل الثقافة يستبعد، نظرا لمستوى وطبيعة العينة المبحوثة، فهذه الأخيرة تتمثل في طلبة جامعيين من تخصصات متباينة ، فهي من دون شك ذات مستوى من الوعي السياسي، على اعتبار أن الثقافة السياسية ضمن المحاور المتضمنة في سياقات المقررات الدراسية بشكل أو بأخر علي مدار السنوات الاربع ، وبالتالي فإن الأسباب تتمثل في عوامل أخرى نذكر منها:

١. ضعف العمل السياسي للمرأة من الجانب المؤسساتي مقارنة بالرجال، وهذا لاعتباره أحد الأعمال التي ترتبط بالرجل[٨٢]، وهذا ما خلصت إليه أيضا دراسة "عبد الماجد قويسي" للعملية الإنتخابية، إذ رأت معظم الإناث المبحوثات أن العمل العام والسياسي من اختصاص الرجل وتؤهله له قدراته.
٢. تخوف المرأة من العمل السياسي وضعف مشاركتها في الحملات الإنتخابية، الأمر الذي يجعل دوافع المرأة نحو المشاركة أضعف.
٣. قلة ترشح المرأة للإنتخابات.
٤. الإحساس الداخلي للمرأة بهامشية دورها السياسي وضعفها وعجزها عن التغيير.[٨٣]

٢. عرض قيم (ك^{٢}) لأفراد العينة طبقا لعامل الانتماء الحزبي :

الجدول رقم (٦): قيم (ك^{٢}) لأفراد العينة حسب عامل الإنتماء الحزبي

المنتمنين	غير المنتمين	ك^{٢} المحسوبة	ك^{٢} الجدولية	مستوى الدلالة
١٦٤	٣٣٦	٢.٥٨٣	٠.٤٥٥	دال عند مستوى الدلالة ٠.٥

(٨٢) وهذا ما خلصت إليه أيضا دراسة "عبد الماجد قويسي" للعملية الإنتخابية، إذ رأت معظم الإناث المبحوثات أن العمل العام والسياسي من اختصاص الرجل وتؤهله له قدراته.

(٨٣) إن هذه النتائج تتفق مع ما توصلت إليه دراسة "موسى شتوي وأمل غاستا" في ١٩٩٣، حول المشاركة السياسية للمرأة الأردنية، ودراسة "رسل جيه دالتون" التي وجدت أن الجنس يعتبر محددا اجتماعيا مهما، فالرجال أكثر نشاطا في السياسة من النساء في جميع الديمقراطيات.

تشير النتائج السابقة في الجدول، أن هناك فروق ضعيفة بين أفراد العينة تعزى لعامل التحزب وترجع هذه الفروق الضعيفة إلى:

١. كشفت الدراسة ميدانيا على أن المنتمين حزبيا أقل بكثير من غير المنتمين حزبيا.
٢. يعتبر الأفراد المنتمون حزبيا أكثر ممارسة للعمل السياسي، وبالتالي أكثر حظا في فهم الأمور السياسية عامة والإنتخابية خاصة.
٣. قيام المنتمون حزبيا بالحملات الإنتخابية لأحزابهم.
٤. يصوت الناخبون المنتمون حزبيا في الغالب لصالح أحزابهم.

أما عن كون قيمة (ك^{٢}) صغيرة وضعيفة، فهذا يعني أنه بالكاد تظهر فروق واضحة بين الفئتين أي أن هذه الفروق صغيرة، وهذا للعديد من الأسباب:

١. عدم قيام الأحزاب السياسية بوظيفة التنشئة، ونشر الثقافة السياسية.
٢. عدم قدرة الأحزاب السياسية على دفع المواطنين إلى الإنتخاب.
٣. تراجع دور الاحزاب، والتي حل محلها دور الجهاز التكنوقراطي ومؤسسات المجتمع المدني.
٤. تقاعس الأحزاب عن الدفاع عن مطالب مناضليها، وتقديم بدائل وحلول استراتيجية لمشاكلهم.
٥. فقدان الأحزاب عامل الثقة التي كانت تملكها في أوساط الطلبة، وتراجع الولاء الحزبي.
٦. فشل الأحزاب السياسية في تحقيق متطلبات الشعب خلال المرحلة الماضية.

وبالتالي فإن عامل التحزب لا يشكل فروقا بين أفراد العينة في التوجه نحو الانتخاب.

٢.عرض قيم (ك^{٢}) لأفراد العينة طبقا لعامل محل الاقامة:

٣.الجدول رقم (٧) : قيم (ك^{٢}) لأفراد العينة حسب عامل السكن (الإقامة)

سكان الريف	سكان المدينة	ك^{٢} المحسوبة	ك^{٢} الجدولية	مستوى الدلالة
٢٥٠	١٥٠	٣.٠١١	٢.٧١	دال عند مستوى الدلالة ٠.١

تعبر الدلالة الإحصائية لقيمة (ك^{٢})، لأفراد العينة من الجدول رقم (٧) حسب عامل الإقامة، عن وجود فروق غير كبيرة بين أفراد العينة على متغيرات الدراسة تعزى لعامل السكن.

وترجع هذه الفروق الطفيفة والصغيرة إلى ما يلي:

١. تمركز العمل السياسي ومؤسسات الدولة بشكل مكثف في المدينة مقارنة بالريف.
٢. التصويت لمرشح المنطقة الجغرافية، أو ما يعرف بعصبية القرية وعصبة المدينة.
٣. اهتمامات سكان الريف التي عادة ما تبعد عن الحياة السياسية.
٤. تزايد دور العلاقات القرابية والعائلية في عملية التصويت.

وكون هذه الفروق صغيرة وطفيفة يعود إلى:

١. توافق ثقافة أفراد العينة سواء كانوا من الريف أو المدينة.
٢. عدم فاعلية العمل السياسي كما أشرنا سالفا، في المدينة إلى الحد الذي يجعله يشكل فروق جوهرية وعريضة.
٣. ثورة الاتصالات التي استطاعت أن تفك عزلة كل أفراد المجتمع، وبالتالي وصول المعلومات إليهم.
٤. عادة ما يكثف المرشحون نشاطاتهم في الريف خلال الحملة الإنتخابية.

بعد عرض وتحليل وتفسير قيم (ك^{٢}) التي توضح الفروق بين أفراد العينة على متغيرات الدراسة والتي تعزى لعوامل (الجنس، الانتماء الحزبي ، ومحل الاقامة) يمكن القول أن الفرضية القائلة هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين

أفراد عينة الدراسة على متغيراتها تعزى لنفس العوامل السابقة، هي محققة بنسبة ٥٠ %، وبالتالي يمكن تجزئتها كما يلي:

١. هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة على متغيراتها تعزى لعاملي (الجنس ومحل الاقامة)، وهي محققة كما أثبتت المعالجة الإحصائية التي أوضحت أن قيم (ك^{٢}) المحسوبة بالنسبة لكلا العمليتين أكبر من قيمته الجدولية عند جميع مستويات الدلالة.

٢. هناك فروق صغيرة وطفيفة ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة على متغيراتها تعزى لعاملي (الانتماء الحزبي ومحل الاقامة)، إذ أوضحت المعالجة الإحصائية أن قيم (ك^{٢}) المحسوبة اكبر من قيمته الجدولية، عند مستويات دلالة ضعيفة، فبالنسبة لعامل الانتماء الحزبي كانت قيم (ك^{٢})= ٢.٥٨٣ ودالة عند أضعف مستوى دلالة وهو ٠.٠٥، أما بالنسبة لعامل محل الاقامة فكانت قيم (ك^{٢}) المحسوبة ٣.٠١١، ودالة عند المستويين ٠.١ و ٠.٠٥، وهي مستويات ضعيفة للدلالة، وتعني ضعف الفروق الموجودة بين هذه الفئات.

وبهذا الشكل تكون هذه الفرضية محققة، رغم أن عامل الانتماء الحزبي ومحل الاقامة لهما أهمية في توجيه سلوكيات الناخبين، إلا أن هذه الأهمية تعتبر ضعيفة عند أفراد العينة، ولذلك لم تكن هناك فروق جوهرية بينهم على اختلاف هاذين العاملين.

<u>نتائج الدراسة الارتباطية بين متغيرات الدراسة والسلوك الانتخابي:</u>

يمكن عرض وتفسير نتائج الدراسة الارتباطية في الجدول الآتي:

الجدول رقم (٨): نتائج الدراسة الإرتباطية بين متغيرات الدراسة والسلوك الإنتخابي بمعامل الارتباط بيرسون:

	المتغيرات	قيم معامل الارتباط المحسوبة	مستوى الدلالة		الدلالة الإحصائية
			قيم ت الجدولية عند ٠.٠٥	قيم ت الجدولية عند ٠.٠١	
السلوك الإنتخابي	التنشئة السياسية والثقافة السياسية	٠.٢٥	٠.١٧٤	٠.٢٢٨	دال
	الحملات الإنتخابية	٠.٢٧	٠.١٧٤	٠.٢٢٨	دال
	الظروف الاجتماعية	٠.٤٥	٠.١٧٤	٠.٢٢٨	دال

يتضح من الجدول رقم (٨) الذي يوضح قيم معامل الارتباط الخطي (بيرسون) الذي يستعمل لقياس العلاقات الارتباطية بين متغيرين، أن العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة والسلوك الإنتخابي مختلفة، ولذا سيتم تفسير كل واحد على حدى:

١) تظهر النتائج أن قيمة معامل الإرتباط المحسوبة لتبيان العلاقة بين السلوك الإنتخابي والتنشئة السياسية والثقافة السياسية أكبر من قيمته الجدولية عند المستويين (٠.٠٥) و(٠.٠١)، وهذا يعني أنه دال، أي هناك علاقة ارتباطية بينهما، وهذا يؤكد على دور التنشئة السياسية والثقافة السياسية في خلق استعدادات لدى الفرد الناخب، وتوجيه السلوك الإنتخابي لديه.

٢) في نفس السياق كانت نتائج العلاقة بين الحملات الإنتخابية والسلوك الإنتخابي، وهذا يعني أن هناك علاقة ارتباطية قائمة بينهما، أي أن الحملة الإنتخابية تعد عاملا مؤثرا في سلوك الناخبين وتوجهاتهم خاصة وهي تمثل آخر العوامل التي تستهدف التأثير عليهم.

٣. وقد جاءت قيم معامل الارتباط الدال على العلاقة بين الظروف الاجتماعية والسلوك الإنتخابي والعلاقة بينه وبين الظروف الاقتصادية كبيرة، مقارنة بغيرها للدلالة على قوة الارتباط بين هذه العوامل والظروف والتوجهات الإنتخابية، فهما

يعدان عاملين أساسيين في خلق استعدادات للمشاركة الانتخابية وتوجيه السلوك الإنتخابي لدى الناخبين.(*)

من المعالجة الإحصائية السابقة وتحليل وتفسير نتائجها، نجد أن الفرضية والتي نصت على وجود علاقة ارتباطية بين متغيرات الدراسة والسلوك الإنتخابي تتحققت كاملة، إذ أن هناك بعض المتغيرات لها علاقة ارتباطية بالسلوك الإنتخابي وهي: التنشئة السياسية والثقافة السياسية والحملات الإنتخابية، والظروف الاجتماعية.

رؤية مستقبلية :

الهندسة الانتخابية:

في ظل ثورة المفاهيم أصبح لكل مرحلة من مراحل تاريخ المجتمعات مفاهيمها الخاصة بها، والتي تؤطر طريقة تفكير أفرادها، وتحديد طبيعة العلاقات القائمة بينهم، ولا تقتصر جدلية الفكر واللغة على إنتاج مفاهيم جديدة، تستجيب للتحولات التي تطرأ على العلاقات بين المتغيرات الفاعلة في الحياة السياسية واستيعاب آفاقها، بل إنها تعمل أيضا على تحسين المستوى النطقي للمفردات والمفاهيم في اتجاه توسيع هذا المحتوى أو تصنيفه أو تعديله بالشكل الذي يضمن وظيفته، لأن المفهوم يعتبر أداة أساسية وفعالة لترسيخ الأفكار وتوضيحها.

وارتباطا بالمجال الإنتخابي، يمكن أن نعطي مفهوما جديدا هو: الهندسة الإنتخابية، والذي نهدف من خلاله إلى توضيح مجمل العمليات التي تحدث في

(*)– تشير الدراسات إلى دور وأهمية العامل الاجتماعي والاقتصادي في تحديد سلوك الناخبين، وتوجهاتهم في أمريكا، إلى أن الناخب الأمريكي يهتم كثيرا بقضايا الفساد، وسوء الإدارة عند أدائه لحقه الإنتخابي، كما يحتل الاقتصاد دوما مكانته التي لا تزعزع من حزمة اهتمامات الناخب الأمريكي، إذ يشكل ٣٩ % من أهم القضايا التي يهتم بها الناخب، للمزيد ينظر:

– كريم القاضي: « إنتخابات الكونجرس وقضايا الدخل الأمريكي »، **مجلة الديمقراطية**. السنة السابعة، العدد ٢٥ يناير، ٢٠٠٧، ص ص: ١٣٩–١٤٢.

الانتخابات، والتي تصبو إلى توجيه السلوك الإنتخابي والتحكم فيه، ويركز هذا المفهوم على العناصر التالية:

- هندسة وتصميم النظم الإنتخابية.
- إعادة صياغة المنظومة القانونية للانتخابات.
- تصميم الحملات الإنتخابية.

ومفهوم الهندسة قد يعد غريبا على العلوم السياسية، لكن تم استخدامه من طرف الباحثين ليعني الإبداع والإبتكار في الحقل السياسي، ونشر أكثر في البحوث الرائدة في مفهوم الديمقراطية، حيث ظهر مفهوم هندسة الديمقراطية (Democracy Engineering) الذي يعمل على تقديم بعض المرتكزات الأولية لمناقشة موضوع التجديد أو الإبتكار الديمقراطي، وتعتمد الهندسة الديمقراطية كمقاربة نظرية وميدانية للفعل الديمقراطي على مفاهيم أساسية كمفهوم التشارك ومنها ظهرت الديمقراطية التشاركية، ومفهوم التدقيق الديمقراطي، ومفهوم التجديد (الجودة) الديمقراطي، ومفهوم الديمقراطية المحلية. [٨٤]

كما طرح مفهوم آخر في هذا المجال، فمع ظهور مفهوم الهندسة، طورت بعض النظم الأخرى مفهوم إعادة الهندسة، الذي يعد مفهوما أنتجته إجتهادات الفكر الإداري وتم تطبيقه على مستوى المنظمات الإدارية، بصيغة إعادة هندسة العمليات الإدارية والتي تعني إعادة التصميم السريع والجذري للعمليات الإدارية والاستراتيجية ذات القيمة، وكذلك للنظم والسياسات والهياكل التنظيمية المساندة، بهدف تعظيم تدفقات العمل وزيادة الإنتاجية بصورة خارقة. [٨٥]

([٨٤])– محمد جويلي:« إبتكار الديمقراطية: ملاحظات اولية حول مفهوم الهندسة الديمقراطية»، **الملتقى العلمي الدولي حول: الديمقراطيات الصاعدة: عوامل التعثر وضرورة الإصلاح**، جامعة ورقلة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، يومي ٢٣/٢٤ نوفمبر ٢٠٠٥، ص ١٧.

([٨٥])– جمال الدين مرسي، **الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية**: الدار الجامعية، الإسكندرية ، ٢٠٠٣، ص ٦٩.

وقد تم تعميقه في مجالات الإدارة وطبقته المنظمات المعاصرة كمنهج جذري إبداعي يهدف إلى التحقيق الأمثل للأهداف وللأداء، وعلى هذا الأساس انتقل إلى العلوم الأخرى ومنها العلوم السياسية وعموما فإن مفهوم إعادة الهندسة أحدث هزة في كثير من المفاهيم السياسية، خاصة تلك المتصلة بالتغيير السياسي، ولعل استجابة المفهوم لحاجات التغيير السريع والمتسارع للعمليات السياسية وحركية فواعلها، هو الذي جعل من المفهوم محل اهتمام بهدف الحصول على نتائج سريعة ومحددة لاستراتيجيات تعمل على إعادة تكييف العملية السياسية، بإيجاد آليات ومهام متجددة تتوافق ومتطلبات الحياة السياسية.

ويستطيع مفهوم الهندسة الإنتخابية (Electoral Engineering) أن يقدم لنا المرتكزات الأولية لمناقشة موضوع التجديد أو الإبتكار الإنتخابي، فالهدف من الهندسة الإنتخابية هو الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل مجتمع وكل عملية ديمقراطية، لتقديم الحلول الرصينة والمعمقة لتجاوز الثغرات أثناء الممارسة الإنتخابية.

وعليه يمكن وضع مجموعة من المعايير التي قد تساعد علي تطويع الفكر الهندسي السياسي الفعال منها :

- بساطة المأسسة السياسية.
- عدم الخشية من الإبتكار.
- الإهتمام بالسياق والزمن.
- عدم التقليل من أهمية جمهور الناخبين.
- تضمين المصالح المهمة بإعتبارها أمرا ضروريا.
- مسار العملية الإنتخابية هو العامل الرئيسي في الاختيار.
- محاولة زيادة تأثير الناخبين إلى الحد الأقصى.
- تحقيق التوازن عند تشجيع الأحزاب السياسية المتجانسة.
- الاستقرار الطويل المدى والميزات القصيرة على أساس المدى لا تتوافق دائما.
- عدم التقليل من قيمة تأثير النظام الإنتخابي.

- الإهتمام برغبة الجمهور الناخب في التعبير.
- تجنب عبودية النظم القديمة.
- تقييم التأثير المحتمل من أي نظام جديد على الصراع المجتمعي.
- ضرورة توقع كل الظروف الطارئة وغير العادية.
- بناء الشرعية.
- القبول بجميع الفاعلين الأساسيين.

إن الاهتمام بهذه العناصر يمكننا من تصميم نظام إنتخابي يحقق المشاركة الفعالة لجميع الناخبين، وبذلك يكون أحد الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية التشاركية، وبالتالي ترسيخ مصداقية البناء المؤسسي .

النتائج النهائية والتوصيات :

١)– وضوح مفهوم السلوك الإنتخابي لدى أغلبية أفراد العينة، وهذا يعني أن الطلاب على دراية بمجريات العملية الإنتخابية ومكوناتها، فهم بذلك يمتلكون وعيا سياسيا بحكم تخصصاتهم الجامعية والتي تتمثل في معارف انسانية متباينة وهذا الوعي السياسي يجعل سلوكهم عقلانيا.

٢)– يتأثر هذا السلوك بمجموعة من العوامل، بدرجات غير متماثلة، إذ يتأثر بشكل كبير بالتنشئة السياسية والثقافة السياسية والحملات الإنتخابية، والظروف الإجتماعية، كما أوضحت الدراسة تراجع تأثير بعض العوامل في السلوك الإنتخابي، وهي القيم الأبوية والإنتماء الحزبي.

٣)– يتضح من الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة على متغيراتها تعزى لعاملي (الجنس ،ومحل الاقامة)، غير أنه تبين أن هذه الفروق تقل بينهم استنادا لعاملي (الإنتماء الحزبي ،ومحل الاقامة)، وهذا يعني عدم وجود فروق جوهرية بين أفراد العينة الذين يقطنون المدينة، والذين يقطنون الريف، وبين المنتمين حزبيا وغير المنتمين حزبيا.

التوصيات :

١. ضرورة توفير كل المعلومات عن العملية السياسية الإنتخابية للناخبين قبل إجراءها بغية توفير قدر من الوعي السياسي.
٢. إعادة الإهتمام بمفهوم التنشئة السياسية وتفعيل مؤسساتها وتثمين دورها في العملية الإنتخابية، والاهتمام بعامل الثقافة السياسية من خلال نشر ثقافة التسامح والمشاركة عبر كل القنوات الرسمية وغير الرسمية.
٣. تفعيل دور الأحزاب السياسية وإعادة صياغة أدوارها بما يتوافق والحياة السياسية الحديثة، والإهتمام بالأسرة وبأدوراها باعتبارها المؤسسة الأولى في عملية التنشئة السياسية.
٤. تحديد وضبط العوامل المؤثرة والمحددة للسلوك الإنتخابي وتوضيح درجة تأثير كل منها.
٥. تصميم نظام إنتخابي يتوافق والقيم والمعايير الدولية والديمقراطية من جهة، ويصون حقوق الإنسان العالمية من جهة ثانية، ويكفل الخصوصيات من جهة أخرى، ويضمن حرية التعبير، والتحلي بالمرونة في استخدام القوانين الإنتخابية من دون أن تؤدي إلى الفوضى والتجاوز.
٦. وضع منظومة قانونية للإنتخابات مرنة وواضحة للمرشحين والناخبين والقائمين على العملية الإنتخابية.
٧. ضرورة تهيئة الناخبين للقيام بالعملية الإنتخابية من خلال توضيح إجراءاتها، وعرض أدوار إنتخابية تمثيلية على قنوات الإعلام والإتصال، والأخذ بعين الإعتبار الظروف الإجتماعية والظروف الإقتصادية كعوامل مؤثرة ومساهمة بشكل كبير في عملية السلوك الإنتخابي، مع مراعاة العامل الجغرافي وتأثيره على السلوك الإنتخابي خاصة عند تصميم النظام الإنتخابي وتقسيم الدوائر الإنتخابية.

٨. دراسة كل العلاقات التي تنشأ بين الناخبين والمرشحين خلال المجال الإنتخابي.

٩. الإهتمام بالمرأة وتفعيل دورها في الحياة المدنية والسياسية، وذلك من خلال منحها كافة حقوقها السياسية.

١٠. الاهتمام بالطبقة المثقفة خاصة الجامعية منها، وتفعيل دورها في المجال السياسي وإعادة إدماجها في الحياة المدنية والسياسية.

١١. الوقوف عند ظاهرة الإمتناع، وإعادة صياغة طريقة حسابها بالشكل الذي يضم كل الممتنعين من الإمتناع عن التسجيل في القوائم الإنتخابية، إلى غاية الإمتناع بإقصاء ورقة الإنتخاب أو تركها فارغة، وبالتالي تكون معادلة الإمتناع عن التصويت هي: الإمتناع عن التصويت = الإمتناع عن التسجيل في القوائم الإنتخابية + عدم الذهاب إلى الإنتخاب يوم الإقتراع + ترك ظرف الإنتخاب فارغا + إفساد ورقة الإنتخاب، ومحاولة إيجاد حلول لظاهرة الإمتناع تتوافق وطبيعة المجتمع المصري، من ذلك: نشر الوعي السياسي، وضوح إجراءات الإنتخاب والقانون الإنتخابي، التحفيز على المشاركة الإنتخابية، التذكير بمسؤولية الإنتخاب، معالجة قضايا الإغتراب السياسي.

١٢. دراسة العملية الإنتخابية من خلال تحليل وتفسير نتائجها ومحاولة الإستفادة منها، والاهتمام بعملية الهندسة الإنتخابية بالشكل الذي يوجد إنتخابات حرة ونزيهة وديمقراطية، من خلال فهم أدوارها ومرتكزاتها وعملياتها ومقوماتها، بغية توجيه السلوك الإنتخابي، بما يتوافق والأسس الديمقراطية وترسيخها، والدعوة إلى تكثيف الدراسات الميدانية في حقل العلوم السياسية عامة ومجال الإنتخابات خاصة، من أجل الكشف على مجمل العلاقات والعمليات التي تتم أثناء ممارستها.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- ابتسام الكتبي وآخرون: **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي،** ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ٢٠٠٤.
- إحسان محمد الحسن: **علم الاجتماع السياسي،** ط١، دار وائل للنشر، عمان ،٢٠٠٥.
- أحمد سفيان: **قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية**،ط١،: مكتبة لبنان، بيروت، ٢٠٠٤.
- أحمد سليمان أبو زيد: **علم الاجتماع السياسي: الأسس والقضايا من منظور نقدي،** دار المعرفة الجامعية ، القاهره ، ٢٠٠٣.
- إسماعيل علي سعد: **الأصول السياسية للتربية،** عالم الكتب، القاهرة ، ١٩٩٧.
- أمينة رأس العين ، « السلوك الإنتخابي والاتصال: دراسة ميدانية وصفية لسلوك عينة من الناخبين في الجزائر خلال الانتخابات الرئاسية أبريل ٢٠٠٤»، **رسالة ماجستير في الاتصال (غير منشورة)**، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، ٢٠٠٣.
- بلقيس أحمد منصور أبو اصبع: **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن ١٩٧٨ /** ، ط١، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٩.
- البنك الدولي : **وثيقة معلومات المشروع / صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة ،٢١ فبراير ٢٠١٨.**
- بيرتراند بادي: **التنمية السياسية** ، (ترجمة: محمد نوري المهداوي)، ط١، تالة للطباعة والنشر، ليبيا ، ٢٠٠١.
- ثناء فؤاد عبد الله: « إنتخابات ٢٠٠٠، ومؤشرات التطور السياسي في مصر»، **مجلة المستقبل العربي،** العدد ٢٦٣، السنة ٢٣، يناير ٢٠٠١.

- ثناء فؤاد عبد الله: **آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي**، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤.
- جاي س جود ويل جيل: (ترجمة: أحمد منير وفايزة حكيم) ،**الإنتخابات الحرة والنزيهة: القانون الدولي والممارسة العملية**، ط١، ، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهره، ٢٠٠٠.
- جبرائيال ألموند و بنجام بويل و روبرت مندت: ،(ترجمة: محمد زاهي بشير المغربي) ،**السياسة المقارنة إطار نظري**، ط١،منشورات جامعة قاريونس ، لبيا، ١٩٩٦.
- جمال الدين مرسي، **الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية**، دار المعرفة الجامعية، القاهره، ٢٠٠٣.
- الجهاز المركز ي للتعبئة العامة والاحصاء .
- حامد عبد الماجد القويسي: **دراسات في الرأي العام: مقاربة سياسية**، ط١، مكتبة الشروق الدولية، القاهره.(د.ت)
- حسن صعب: **علم السياسة**. ط٨،، دار العلم للملايين، بيروت ، ١٩٨٥.
- درويس جرابر وآخرون: **سياسة الأخبار و أخبار سياسية**، (ترجمة:ازين نجاتي)،ط١، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة ، ٢٠٠٤.
- رجاء وحيد دويدري: **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارسته العملية**، دار الفكر، دمشق ، ٢٠٠٠.
- رعد حافظ سالم: **التنشئة الإجتماعية وآثارها على السلوك السياسي: دراسة اجتماعية سياسية تحليلية مقارن**، ط١، ، دار وائل للنشر، عمان ، ٢٠٠٠.
- رفيق سكري: **مدخل في الرأي العام والإعلام والدعاية**، الجروس للنشر، ط١، لبنان ١٩٨٤.

- زكرياء بن صغير: **الحملات الانتخابية : مفهومها وسائلها و أساليبها**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر ، ٢٠٠٤.
- سليمان حويص: **الأنظمة الإنتخابية في الأردن**، شبكة المنظمات الحكومية العربية للتنمية، عمان ، ٢٠٠٣.
- سمير خطاب: **التنشئة السياسية والقيم**، ط١، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠٠٤.
- سيد عبد الحليم الزيات: **التنمية السياسية دراسة في علم الإجتماع السياسي: البنية والأهداف**، ج٢،: دار المعارف الجامعية، القاهره، ٢٠٠٢.
- شعبان الطاهر الأسود: **علم الاجتماع السياسي**، ط١، الدار المصرية اللبنانية، القاهره، ١٩٩٩.
- صلاح سالم زرتوقة : الموسوعة السياسية العالمية: أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية: دراسة في الأساليب : النمط الوراثي – النمط الانقلابي – أنماط أخرى ١٩٥٠ – ١٩٨٥، ج: ١٥، مكتبة مدبولي، القاهره، (د. ت).
- طارق محمد عبد الوهاب: **سيكولوجية المشاركة السياسية مع دراسة في علم النفس السياسي في البيئة العربية**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهره، ١٩٩٩.
- عبد الباري محمود داود: **التنشئة السياسية للطفل**، ط١، دار الأفاق العربية، القاهره،١٩٩٩.
- عبد الحفيظ عبد المجيد سليمان: **النظم السياسية**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، القاهره، ١٩٩٨.
- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون: **مقدمة ابن خلدون**، دار الكتاب العربي، لبنان، ٢٠٠٥.

- عبد السلام أبو قحف: **التسويق السياسي : فن البيع – التفاوض**، الدار الجامعية الجديدة، القاهره ،٢٠٠٤.
- عبد القادر حليمي: **مدخل إلى الإحصاء**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٤.
- عبد الهادي الجوهري: **دراسات في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي**، ط٨، المكتبة الجامعية، القاهره، ٢٠٠١.
- علي أعراب: « التنشئة الاجتماعية والسياسية وعلاقتها بالسلوك السياسي والمشاركة السياسية للطالب الجامعي: دراسة عينة من طلبة جامعة بومرداس»، **رسالة ماجيستير في علم الاجتماع**،جامعة الجزائر، ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣.
- علي الدين هلال و نيفين مسعد: **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير**، ط٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠٠٢.
- علي خليفة الكواري وآخرون: **الخليج العربي والديمقراطية: نحو رؤية مستقبلية**، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان ٢٠٠٢.
- علي محمد بيومي: **دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي**، دار الكتاب الحديث، القاهره، ٢٠٠٤.
- فرانك بيلي: **معجم بلاكويل للعلوم السياسية**، ط١، (ترجمة: مركز الخليج للأبحاث)، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحده، ٢٠٠٤.
- فريد الخازن وآخرون: **الانتخابات الأولى في لبنان ما بعد الحرب: الأرقام والوقائع والدلالات**، مركز الطباعة للنشر والتوزيع، لبنان، ١٩٩٣.
- فهمي خليفة الفهداوي: **السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل**، ط١، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، ٢٠٠١.
- قباري محمد اسماعيل: **علم الاجتماع السياسي و قضايا التخلف و التنمية**، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٨٠.

- كريم القاضي: « إنتخابات الكونجرس وقضايا الدخل الأمريكي »، مجلة الديمقراطية. السنة السابعة، العدد ٢٥، يناير، ٢٠٠٧.
- محمد جويلي:« إبتكار الديمقراطية: ملاحظات اولية حول مفهوم الهندسة الديمقراطية»، **الملتقى العلمي الدولي حول: الديمقراطيات الصاعدة: عوامل التعثر وضرورة الإصلاح**، جامعة ورقلة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، يومي ٢٣/٢٤ نوفمبر ٢٠٠٥.
- محمد زاهي بشير المغربي: **بحوث في ثقافة الديمقراطية والنظام العربي**، ط١، المركز العالمي لدراسات الكتاب الأخضر، لبيا، ٢٠٠٥.
- محمد سيد فهمي: **المشاركة الإجتماعية والسياسية للمرأة في العالم الثالث**، المكتب الجامعي الحديث، القاهره، ٢٠٠٤.
- محمد عابد الجابري: **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ١٩٩٧.
- محمد محمد عمر الطنوبي: **نظريات الاتصال**، ط١، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، ٢٠٠١.
- مركز حقوق الإنسان: **حقوق الإنسان والإنتخابات**، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، ١٩٩٤.
- مصطفى عبد الله خشيم: **موسوعة علم السياسة: مصطلحات مختارة**، الدار الجماهيرية للتوزيع والنشر، لبيا، ١٩٩٤.
- مصطفى كمال السيد وآخرون: **حقيقة التعددية السياسية في مصر : دراسات في التحول الرأس مالي والمشاركة السياسية**، مكتبة مدبولي، القاهره، ١٩٩٦.
- ناجي عبد النور: **النظام السياسي المصري من الأحادية إلى التعددية السياسية**، دار المعرفة للنشر والتوزيع ، القاهره، ٢٠٠٦.

•نجاد البرعي وآخرون: **إصلاح النظام الإنتخابي في مصر**، ط١، القاهرة: جماعة التنمية الديمقراطية، ١٩٩٨.

اثانياً: المراجع الاجنبية:

•Medjdoub (Abdelmoumin) : « Analyses Electoral Beauvoir of Young French Immigrants frome Maghreb : The Case of The City of Bobigny ", Thèses to obtins The Degree of Doctor at The Université of Paris 8. July 2003.

•Medjdoub Abd EL Moumene : » Analyses of The Electoral Beauvoir of Young French Immigrants frome Maghreb : The Case of BOBIGNY «, Revue De Chercheur, N = ° 3, Algeria - Ouargla, 2005.

•Antoine Rogen : « Electoral Beauvoir in the Countries of Central and Eastern Europe in Search of An Explanatory Model ", International Critical Review.N = ° 11, France, April, 2001.

•Gabriel A. Almond, « Comparative Political Systems », in: Roy C. Macridis and Bernard E. Brown, Comparative **Politics: Notes and Readings.** New York: The Dorsey Press, 2001.